

فبراير 2026

أداة تقييم استعداد الدول

المحتويات

2	المقدمة
6	جاهزية المنظومة
7	مجال التقييم (أ) — البنية التنظيمية والأسس المؤسسية
12	مجال التقييم ب - الإبلاغ عن المهنيين والخدمات المهنية
18	مجال التقييم ج- المعلومات والبنية التحتية للبيانات
23	استعداد معدي التقارير
24	مجال التقييم د - مستوى النضج والمهارات والقدرات المتخصصة
28	مجال التقييم متطلبات الإفصاح الإلكتروني والإمام وممارسات الإبلاغ
33	جاهزية نظام الدعم
34	مجال التقييم و - نظام الدعم
38	الملحق أ - نموذج للإفصاحات العامة المطلوبة بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2 التي يمكن أن تشير إلى استعداد جهة إعداد التقارير
40	الملحق ب - الأبعاد والفئات المتعلقة بالاستدامة في معايير مجلس معايير المحاسبة للاستدامة (SASB)

المقدمة

يصف المخطط التفصيلي لبرنامج التنفيذ التنظيمي أربع مراحل توضيحية يمكن لأي دولة اتباعها أثناء سعيها لاعتماد معايير الإفصاح عن الاستدامة الخاصة بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB)). المراحل الأربع هي:

- المرحلة 1—التعرف على معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB)؛
- المرحلة 2—تقييم مبررات الاعتماد والنظر فيما وصلت إليه الدول من درجة استعداد؛
- المرحلة 3—وضع خريطة عمل لاعتمادها؛ و
- المرحلة 4—تنفيذ خريطة العمل.

في المرحلة الثانية (تقييم المبررات)، تُكوّن الدولة فهمًا مفصلاً لمدى استعداد منظومة إعداد التقارير المؤسسية لديها لدعم إفصاحات مالية عالية الجودة تتعلق بالاستدامة.¹ وتقيم الدولة مدى استعداد الجهات الفاعلة الرئيسية في هذه المنظومة (على سبيل المثال: الجهات التنظيمية، وأخصائيي إعداد التقارير، وشركات الخدمات المهنية، ومزودي البيانات) وكذلك الجهات التي تتولى إعداد التقارير. كما تُقيم أيضاً جاهزية نظام الدعم الأوسع الذي يضم شركاء التنمية، وهيئات المحاسبة، وغيرها من الجهات. يمكن أن يوفر تقييم مدى استعداد الدولة رؤى هامة يمكن الاستفادة بها في توجيه القرارات والإجراءات في المراحل اللاحقة، وذلك أثناء قيام الدولة بوضع خريطة عمل وتنفيذها بغرض اعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها بشكل آخر.²

قد تتفاوت درجة استعداد الحالة العامة لإعداد تقارير الاستدامة بشكل كبير بين الدول، مما قد يترتب عليه وجود تداعيات على توقيت متطلبات الإفصاح المالي المتعلقة بالاستدامة ونطاقها. يمكن لنتائج تقييم مدى الاستعداد على مستوى الدولة أن توجه المداولات المتعلقة بمجالات القرار الأربعة الرئيسية المحددة في أداة إعداد خريطة العمل—وهي العملية التنظيمية، والجهات الخاضعة لمتطلبات الإفصاح، والمتطلبات، والاستعداد. وقد تشمل القرارات المتخذة: الأسس التي يقوم عليها الامتثال؛ والجهات التي ستخضع لهذه المتطلبات؛ وتوقيت المتطلبات ونطاق تطبيقها ومراحل إدخالها حيز التنفيذ؛ وآلية دمج هذه المتطلبات في الأطر القانونية والتنظيمية.

تمثل أداة تقييم استعداد الدول مكماً للموارد الأخرى المدرجة ضمن مكوّن "مجموعة أدوات الاعتماد" التابع لبرنامج التنفيذ التنظيمي، وهي: دليل المبررات على مستوى الدولة لاعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها بشكل آخر بالإضافة إلى أداة إعداد خريطة العمل. ومن خلال دعم تكوين فهم واضح ومستند إلى الأدلة حول مدى استعداد الدولة من النواحي المؤسسية والتنظيمية والسوقية، تمكن أداة تقييم استعداد الدول الجهات التنظيمية من اتخاذ قرارات مدروسة ومراعية للسباق المحلي. تهدف هذه الأداة أيضاً إلى تزويد الشركاء التنفيذيين والاستشاريين بالمعلومات اللازمة لدمج عملية منهجية لتقييم مدى استعداد الدول ضمن أنشطة تقديم المساعدة الفنية لتلك الدول.

تأتي أداة تقييم استعداد الدول هذه مصحوبة بدليل تقييم مدى استعداد الدول لاعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها بشكل آخر (دليل تقييم استعداد الدول). وتستند هذه الموارد إلى تحليل مكثبي للاعتبارات المتعلقة بمدى استعداد الدول الواردة في خطط العديد من الدول لاعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها بشكل آخر. ولإثراء كلا المصدرين، استعرضت المؤسسة عدة نهج لاعتماد بالإضافة إلى التقييمات الحالية لمدى استعداد الدول. وأكملت هذا العمل من خلال التواصل مع شركاء التنفيذ مثل بنوك التنمية متعددة الأطراف، ووكالات التنمية، وهيئات المحاسبة المهنية بالإضافة إلى جمع مدخلات من الدول خلال مراحل مختلفة في مسارها نحو عملية الاعتماد. تم توضيح الأسس التحليلية والمفاهيمية المتعلقة بأداة تقييم استعداد الدول وذلك من خلال دليل تقييم استعداد الدول. تم إعداد هاتين الوثيقتين بحيث يتم أخذهما في الاعتبار معاً.

1 يطبق الكيان معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) كجزء من إفصاحاته المالية المتعلقة بالاستدامة، بينما تتبنى الدولة هذه المعايير ضمن إطارها القانوني أو التنظيمي.

2 في دليل الاختصاص القضائي الأولي لاعتماد أو استخدام معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) (دليل الاختصاص القضائي)، يشير لفظ "اعتماد أو استخدام آخر" لمعايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) إلى مجموعة من الأساليب التي قد تتبعها الدول "للاعتماد أو تطبيق أو الاسترشاد" بمعايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) عند تقديم متطلبات الإفصاح المتعلقة بالاستدامة في أطرها القانونية والتنظيمية. يشمل هذا النطاق النهج التي تنطوي على اعتماد أو استخدام المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2 بشكل مباشر، بالإضافة إلى إدخال متطلبات الإفصاح المحلية المتعلقة بالاستدامة (أو المعايير) المصممة لتقديم نتائج متوافقة وظيفياً مع تلك الناتجة عن تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2.

تستند أداة تقييم استعداد الدول إلى فكرة أن الإفصاحات المالية عالية الجودة والمفيدة في اتخاذ القرارات والمتعلقة بالاستدامة من قبل الكيانات الخاضعة للمساءلة العامة³ (PAEs) المتوافقة مع معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) تتطلب:

- **استعداد المنظومة**—جاهزية البنية التحتية المؤسسية والسوقية لدعم الإفصاحات المالية عالية الجودة المتعلقة بالاستدامة، بما في ذلك الهيكل التنظيمي، والقدرة الإشرافية، وأخصائيي إعداد التقارير، والخدمات الاستشارية، وموفري خدمات التحقق، وتوافر البيانات، وإعداد التقارير الرقمية؛
- **استعداد معدي التقارير**—استعداد الكيانات لتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1 المتطلبات العامة للإفصاح عن المعلومات المالية المتعلقة بالاستدامة والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2/الإفصاحات المتعلقة بالمناخ، بما في ذلك جوانب الحوكمة وتوفير الموارد والاستخدام المسبق للأطر الطوعية وفهم آليات التناسب؛ و
- **استعداد نظام الدعم**—قدرة شركاء التنمية وهيئات المحاسبة وغيرهم من الجهات الفاعلة على المساهمة في سد الفجوات في القدرات ودعم التنفيذ.⁴

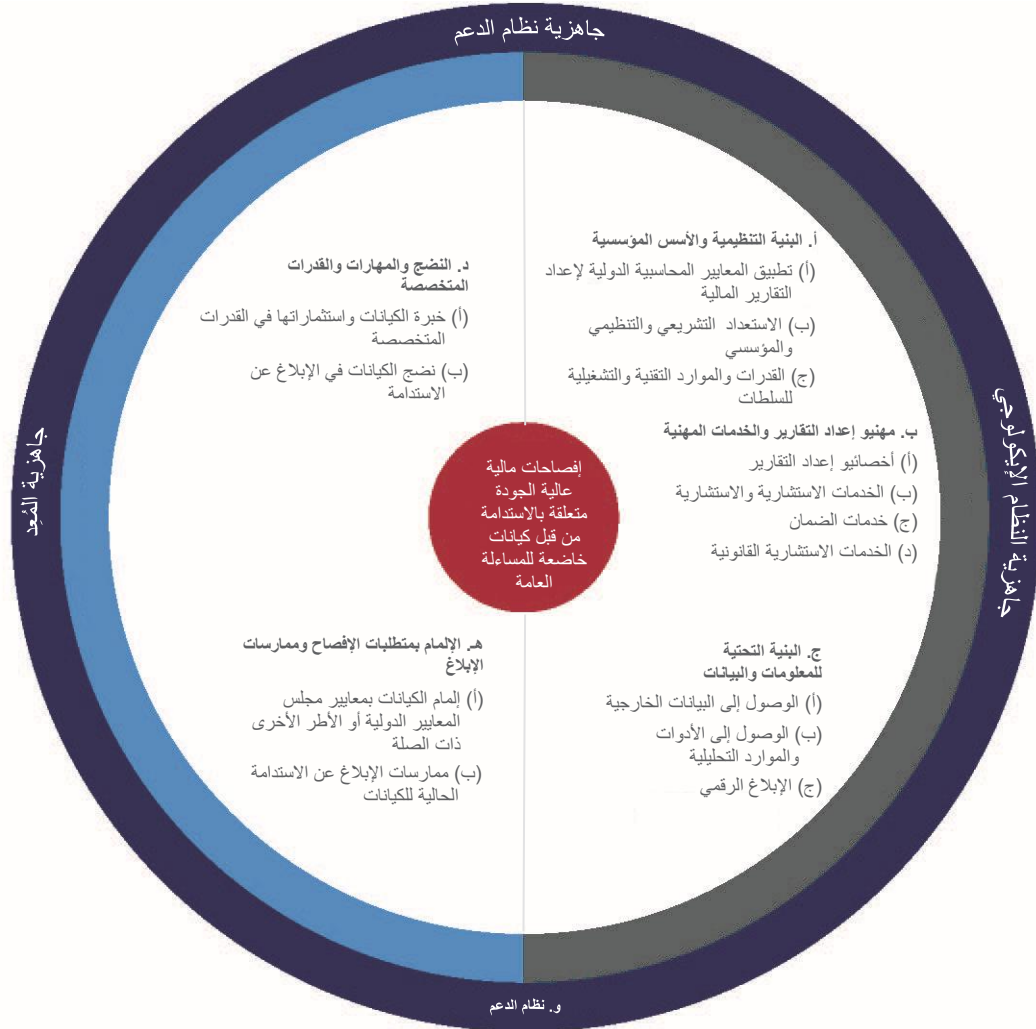
تتألف أداة تقييم استعداد الدول من ثلاثة مجالات متناظرة (ومتكاملة): **استعداد المنظومة**، **استعداد معدي التقارير** بالإضافة إلى **استعداد نظام الدعم**. وينقسم كل مجال إلى مناطق تقييم منفصلة (انظر من أ إلى و في الشكل 1). تصف هذه الوثيقة كل مجال من مجالات التقييم، وتحدد الأمور التي يجب مراعاتها بل وتقتراح الأسئلة التي يمكن للدولة الاستعانة بها للنظر في كل مجال من مجالات التقييم. ويتمثل الهدف في مساعدة الدولة على دراسة كل مجال من مجالات التقييم بشكل منهجي، وذلك لتوجيه قراراتها المتعلقة بالاعتماد وتحديد طبيعة الدعم الموجه الذي قد تحتاج إلى تقديمه للجهات المُعدة للتقارير أو غيرها من الأطراف الفاعلة في منظومة إعداد التقارير.

3 في هذه الوثيقة، يُقصد بمصطلح "الكيانات" الكيانات الخاضعة للمساءلة العامة. يتم تعريف PAEs في دليل الولاية القضائية على أنها كيانات:

(أ) الكيانات التي تُداول أوراقها المالية في سوق عامة، أو الكيانات التي هي بصدد إصدار أوراق مالية للتداول في سوق عامة؛ و
(ب) الكيانات التي تحتفظ بأصول بصفة استثمارية لمجموعة واسعة من الأطراف الخارجية كأحد أنشطتها الرئيسية، ولا تتمتع بحجم كبير في نطاق الدولة، بغض النظر عن هيكل ملكيتها أو وضع إدراجها.
مع التسليم بأن نطاق متطلبات الإفصاح المالي المتعلقة بالاستدامة في أي دولة قد يتجاوز الكيانات الخاضعة للمساءلة العامة، إلا أن التركيز في هذه الأداة ينصب على منظومة إعداد التقارير التي تدعم الإفصاحات المالية عالية الجودة المتعلقة بالاستدامة من قبل هذه الكيانات. ينص دليل الاختصاص القضائي على أنه عند إعداد الملفات التعريفية للدول، تأخذ المؤسسة في الاعتبار مدى شمول متطلبات الإفصاح المالي المتعلقة بالاستدامة لجميع الكيانات الخاضعة للمساءلة العامة أو معظمها (انظر القسم 3.3 من دليل الاختصاص القضائي).

4 يُقصد بمصطلح "شركاء التنمية" بنوك التنمية متعددة الأطراف ووكالات التنمية.

الشكل 1 - مجالات تقييم استعداد المنظومة ومعدّي التقارير ونظام الدعم



كيف يجب على الدول استخدام هذه الأداة

يمكن استخدام أداة تقييم استعداد الدول بمرونة في أي مرحلة من مراحل التخطيط؛ بدءاً من مرحلة تحديد النطاق والاستكشاف الأولي، ووصولاً إلى تحديد المسارات المناسبة لاعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها بشكل آخر، وإجراء تحليل للتكلفة والعائد. وتتميز هذه الأداة بطبيعتها غير الإلزامية، إذ تساعد الدول على تحديد مسارها الخاص نحو اعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها بشكل آخر.

توصي المؤسسة بأن تبدأ الدولة بمراجعة تركيز التقييم، والأمور التي يجب مراعاتها بالإضافة إلى أسئلة التقييم المقترحة المقدمة لكل مجال من مجالات التقييم. إذ تساعد "جوانب الدراسة والتحليل" الدولة على تحديد النقاط التشخيصية الجوهرية، كما تشكل أساساً لجمع الأدلة حول الممارسات وقدرات المنظومة المحلية باستخدام الأسئلة المطروحة.

يحدد قسم نهج التقييم الأساليب - مثل استطلاعات الرأي، والتحليل المكتبي، وإشراك الجهات الفاعلة، أو رسم خرائط المشهد العام - التي قد تكون الأنسب لجمع الرؤى والمعلومات ذات الصلة. يجب أن تطبق الدولة الأساليب التي تعكس ظروفها ومدى توفر المعلومات على أفضل نحو ممكن.

تابع ...

ويمكن للدولة بعد ذلك تفسير نتائجها في ضوء مجالات القرار الأربعة الرئيسية في أداة إعداد خريطة العمل: العملية التنظيمية (كيف)، والجهات المعدة للتقارير (من)، والمتطلبات (ماذا)، والاستعداد (متى). بالنسبة لكل مجال من مجالات التقييم، يحدد قسم نتائج التقييم المحتملة القرارات والإجراءات المحتملة التي قد تتخذها الدولة لسد الفجوات التي تم تحديدها.

استعداد نظام الدعم:

- يحظى هذا الأمر بدور فاعل في هذه العملية كونه عاملاً يربط بين الرؤى المستمدة من التشخيص والإجراءات العملية؛ و
- يدعم استعداد كل من الجهة المعدة للتقارير والمنظومة بأكملها، وذلك من خلال المساعدة في سد الفجوات التي تم تحديدها عبر بناء القدرات الموجه وتقديم المساعدة الفنية.

الشكل 2 - عملية التقييم الخاصة بالدولة



جاهزية المنظومة

يركز مجال جاهزية النظام الإيكولوجي على جاهزية النظام الإيكولوجي لإعداد التقارير للهيئات التنظيمية، والمتخصصين في إعداد التقارير، والخدمات المهنية، وخدمات البيانات والمعلومات لتمكين الكيانات من تقديم إفصاحات مالية عالية الجودة تتعلق بالاستدامة وفقاً لمعايير مجلس معايير المعايير الدولية. يغطي هذا النطاق ثلاثة مجالات للتقييم: أ—الهيكل التنظيمي والأسس المؤسسية، ب—الأخصائيون والخدمات المهنية المعنيون بإعداد التقارير، و ج—البنية التحتية للمعلومات والبيانات (انظر الشكل 3).

الشكل 3—مجالات تقييم مدى استعداد المنظومة



مجال التقييم (أ) — البنية التنظيمية والأسس المؤسسية

محور التقييم

تم تطوير هذا المجال التقييمي لمساعدة الدول على تحديد مدى استعداد هيكلها التنظيمي وأسسها المؤسسية لإدخال متطلبات إفصاح مالي قابلة للتنفيذ تتعلق بالاستدامة، والإشراف على إعداد تقارير مالية تتسم بمستوى عالٍ من الجودة في هذا المجال فضلاً عن تعزيز الثقة بين المشاركين في سوق رأس المال.

يتناول هذا المجال التقييمي ما يلي:

- **تطبيق الدولة لمعايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية.** يساعد هذا الجانب الدول على دراسة مدى تطبيق الكيانات لمعايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) أو مبادئ المحاسبة المتعارف عليها (GAAP) المحلية المتوافقة جوهرياً مع معايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS). في الدول التي تطبق فيها الكيانات معايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) أو مبادئ المحاسبة المقبولة المتعارف عليها (GAAP) المتوافقة معها، سيكون مُعدو التقارير المالية والمنظومة الأوسع على دراية بالأسس المفاهيمية في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1 التي تُبنى عليها معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB)، ومن المرجح أن تكون لديهم ترتيبات قائمة يمكن الاستفادة منها لاعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها بشكل آخر. ستؤدي هذه المعرفة إلى الحد من التكاليف والتعقيدات بالنسبة لمُعدّي التقارير المالية والجهات التنظيمية والمنظومة الأوسع نطاقاً. قد تشير الفجوات المتبقية إلى الحاجة إلى وجود المزيد من القدرات أو التدابير الخاصة بالتحول.
- **الاستعداد التشريعي والتنظيمي والمؤسسي لاستيعاب متطلبات الإفصاح المالي المتعلقة بالاستدامة.** يساعد هذا الجانب السلطات المختصة في تقييم إذا ما كان هناك تفويض قانوني واضح لفرض متطلبات الإفصاح المالي المتعلقة بالاستدامة، وإذا ما كانت هناك ترتيبات قائمة بالفعل لتنسيق الإجراءات بين الجهات التنظيمية تجنباً للازدواجية. هذا ومن شأن الأطر القانونية القوية والعمليات المحددة بوضوح أن تتيح تطبيق الأمر بشكل متسق وقابل للإنفاذ. قد تتطلب الفجوات وجود إصلاحات، أو تطبيقاً مرحلياً، أو تعزيزاً للتنسيق بين الوكالات.
- **القدرة الفنية والتشغيلية بالإضافة إلى الموارد الخاصة بالسلطات التي تتيح لها إدخال الإفصاحات المالية المتعلقة بالاستدامة والإشراف عليها وإنفاذها وفقاً لمعايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB).** يساعد هذا الجانب الدولة في النظر في مدى إلمام الجهات التنظيمية بمعايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) (وغيرها من مصادر التوجيه المتعلقة بالاستدامة) وقدرتها على الإشراف على الإفصاحات وإنفاذها⁵ وتشمل النقاط التي ينبغي تقييمها وجود إجراءات رقابية وإجراءات للإنفاذ، وتوفير الكوادر البشرية والخبرات والبنية التحتية الرقمية اللازمة لتنظيم الإفصاحات المالية المتعلقة بالاستدامة. كما يمكن لأنشطة الرقابة الاحترافية القائمة في مجالات مثل إدارة المخاطر المناخية، وتحليل السيناريوهات، واختبارات الضغط أن تساهم في تعزيز القدرات الفنية والتشغيلية للسلطات. هذا وتدعم القدرات القوية في هذه المجالات عمليات التنفيذ والإنفاذ الموثوقة. وفي المقابل، تشير القدرات المحدودة إلى الحاجة لتوفير تدريب وتوجيه وموارد موجهة ومحددة الأهداف.

5 تشمل مصادر التوجيه الأخرى المتعلقة بالاستدامة: توصيات فريق العمل المعني بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ (TCFD)، ومعايير مجلس معايير المحاسبة للاستدامة (SASB)، ومعايير مجلس معايير الإفصاح عن المناخ (CDSB)، واستطلاعات الرأي الخاصة بمشروع الإفصاح عن الكربون (CDP)، والإطار الدولي للتقارير المتكاملة (IR) الذي وضعه المجلس الدولي للتقارير المتكاملة (IIRC) بالإضافة إلى معايير المبادرة العالمية للتقارير (GRI)، والمعايير الأوروبية لإعداد تقارير الاستدامة (ESRS).

الأمور التي يتعين النظر فيها	الأسئلة المقترحة
(أ) تقييم إذا ما كانت الدولة تطبق معايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) ملاحظة: قد تكون الدول التي تفرض بالفعل أو تسمح بإعداد التقارير وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) أو وفقاً لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها (GAAP) محلّياً، أكثر دراية من الناحية المؤسسية بالمفاهيم وهياكل إعداد التقارير وممارسات الحوكمة الواردة في معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) (انظر مجال التقييم "هـ" - الإلمام بمتطلبات الإفصاح وممارسات إعداد التقارير). ملاحظة: تنص الفقرة 52 من دليل الاختصاص القضائي على ما يلي: "عادةً ما تقوم الدول التي نجحت في اعتماد معايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) بتحديد وتزويد إما منظمة واحدة أو لجنة مشتركة بين الوكالات بالصلاحيات القانونية اللازمة لإدارة المشروع" (انظر المسألة التي تجب مراعاتها (ب) أدناه).	(1) هل معايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية مطلوبة رسمياً أو مسموح بها في الدول لأغراض إعداد التقارير المالية؟ (2) إذا كانت الإجابة على (i) هي "نعم"، فما هو الأساس القانوني أو التنظيمي لهذا التشريع (على سبيل المثال: قانون الأوراق المالية، قواعد البورصة، اللوائح التنظيمية القطاعية)؟ (3) إذا كانت الإجابة على (i) هي "نعم"، فما هي أنواع الكيانات المطلوبة أو المسموح لها بإعداد التقارير وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)؟ (4) إذا كانت الإجابة على (i) هي "نعم"، فهل قامت الدولة بترتيب الحصول على ترخيص من "المؤسسة" لترجمة معايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) أو نشرها بغرض اعتمادها أو استخدامها لأغراض أخرى؟ (5) إذا كانت الإجابة على (i) بالنفي، فإلى أي مدى تتوافق مبادئ المحاسبة المحلية المتعارف عليها مع معايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية؟ (6) ما هي الجهة (أو الجهات) المختصة المسؤولة عن وضع تدابير قانونية أو تنظيمية لدعم إعداد التقارير المالية (على سبيل المثال، هيئة تنظيم الأوراق المالية، أو هيئة الرقابة الاحترازية)؟ إلى أي مدى يمكن الاستفادة من هذه الترتيبات لاعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها بشكل آخر؟ (7) إلى أي مدى قام مُعدو التقارير المالية، أو الجهات التنظيمية، أو غيرهم من مُقدّمي الخدمات في هذا المجال، بتوثيق كفاءتهم الفنية، وحُكمهم المهني، وتطبيقهم المتسق لمعايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية أو مبادئ المحاسبة المحلية المتعارف عليها المتوافقة معها؟ (8) إلى أي مدى قامت الدول بإنشاء جداول زمنية لإعداد التقارير المالية، وآليات للتحقق، وأنظمة تقنية معلومات تدعم إعداد التقارير وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية أو المتطلبات المتوافقة معها؟ إلى أي مدى يمكن الاستفادة من هذه الترتيبات لاعتماد معايير مجلس معايير الخدمة الدولية أو أي استخدام آخر لها؟ (9) إلى أي مدى يمكن للهيئات التنظيمية والسلطات المختصة الأخرى الاستفادة من الإجراءات القائمة للإشراف على التقارير المالية أو إنفاذها (مثل معايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية) لتشكيل قدرات للإشراف على الإفصاحات المالية المتعلقة بالاستدامة أو إنفاذها (انظر البند (ج) أدناه)؟ (10) إلى أي مدى شاركت الدولة في السابق في عملية وضع المعايير الخاصة بالمؤسسة (مثل التعليق على مسودات المعايير، والانخراط في المشاورات)؟
تابع ...	

أسئلة مقترحة	المسائل التي يتعين النظر فيها
(1) هل توجد بالفعل قوانين ولوائح ذات صلة بإعداد تقارير الاستدامة (انظر مجال التقييم "هـ" - الإلمام بمتطلبات الإفصاح وممارسات إعداد التقارير)؟ (2) إذا كانت الإجابة على (i) هي "نعم"، فإلى أي مدى يمكن الاستفادة من القوانين واللوائح القائمة أو تكييفها لاعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها بشكل آخر؟ (3) إذا تعذرت الاستفادة من القوانين واللوائح الحالية أو تكييفها، فهل أرست الدولة أساساً قانونياً واضحاً لإدراج متطلبات إعداد التقارير المتوافقة مع معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) في إطارها التنظيمي أو التشريعي؟ (4) هل أدوار الجهات التنظيمية ومسؤولياتها فيما يتعلق باعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها بشكل آخر محددة بوضوح؟ (5) هل يمكن للجهات التنظيمية والسلطات المعنية الأخرى وأصحاب المصلحة الآخرين الاستفادة من المنتديات أو العمليات القائمة لتنسيق الإجراءات المتعلقة باعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها بشكل آخر؟ (6) هل تحظى الدولة بإجراءات سليمة لاعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) (سواء الاعتماد الأولي أو الاعتماد المستمر للمعايير الجديدة والمتطورة)؟ (7) هل يوفر الإطار التنظيمي الحالي سبلاً لدمج تحديثات معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) في الوقت المناسب (على سبيل المثال، الإدراج بالإحالة، أو تفويض وضع القواعد، أو عمليات المصادقة)؟ (8) ما أنشطة بناء القدرات أو التنسيق (مثل تدريب الجهات التنظيمية، أو اللجان المشتركة بين الوكالات، أو برامج المساعدة الفنية) التي تم تنفيذها لتعزيز الجاهزية التشريعية والتنظيمية والمؤسسية لإعداد تقارير الاستدامة؟ ما هي احتياجات بناء القدرات المتبقية؟	(ب) تقييم الاستعداد التشريعي والتنظيمي والمؤسسي في الدولة لاستيعاب متطلبات الإفصاح المالي المتعلقة بالاستدامة. ملاحظة: في دليل الاختصاص القضائي، يُفهم من اعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها بشكل آخر أنه إجراء قانوني أو تنظيمي تتخذه الدولة لإلزام الكيانات بتطبيق هذه المعايير أو السماح لها بذلك صراحة. تشير أداة إعداد خطة العمل إلى أن وتيرة اعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها بشكل آخر قد تتباين وفق مجموعة من العوامل. قد يكون الإطار التنظيمي والسياسي ذو الصلة في بعض الدول محدداً بوضوح بشكل فعلي، مع وجود ترتيبات حوكمة وتشريعات واضحة، مما يسهل وجود مسار أسرع للاعتماد. وفي دول أخرى، قد يلزم سن تشريعات جديدة أو إنشاء مؤسسات جديدة. وقد تحتاج بعض الدول إلى تعديل عدة تشريعات، بينما قد تكفي دول أخرى بإجراء تعديل واحد فقط. كما قد تختلف المدة الزمنية اللازمة لسن التشريعات المناسبة أو تعديلها من دولة إلى أخرى. ملاحظة: يمكن أن يساعد التحديد الواضح للجهة المختصة في ضمان فعالية التنفيذ. وقد يؤدي الافتقار إلى قيادة واضحة إلى عدم اليقين وتأخير التقدم وتفويض جودة التنفيذ (انظر الفقرة 31 من أداة إعداد خطة العمل).
تابع ...	

أسئلة مقترحة	المسائل التي يتعين النظر فيها
(1) إلى أي مدى تكون الجهات التنظيمية والسلطات الأخرى ذات الصلة على دراية بمعايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB)؟ (2) إلى أي مدى تكون السلطات ذات الصلة على دراية بمصادر التوجيه الأخرى المتعلقة بالاستدامة، مثل: (1) توصيات فريق العمل المعني بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ (TCFD)؛ (2) معايير مجلس معايير المحاسبة للاستدامة؛ (3) معايير مجلس معايير الإفصاح عن المناخ؛ (4) الإطار الدولي للتقارير المتكاملة؛ (5) المبادرة العالمية للتقارير؛ (6) المعايير الأوروبية لإعداد تقارير الاستدامة؛ أو (7) غير ذلك؟ (3) إلى أي مدى تمتلك السلطات المعنية المعرفة والخبرة فيما يتعلق بالمتطلبات المرتبطة بالاستدامة أو بالمخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة والناشئة عن أنشطة تنظيمية أخرى (على سبيل المثال، الأنشطة المتعلقة بالتمويل الأخضر أو المستدام، والأدوات والمنتجات المصنفة كأدوات أو منتجات استدامة، وتصنيفات الأنشطة الخضراء أو المستدامة)؟ (4) كمثال على الأنشطة التنظيمية الأخرى ذات الصلة (انظر الفقرة 3)، هل ساهمت أنشطة الرقابة الاحترازية القائمة في مجالات مثل إدارة مخاطر المناخ، أو تحليل السيناريوهات، أو اختبارات الضغط، في بناء قدرات فنية وتشغيلية ذات صلة بالإشراف على الإفصاحات المالية المتعلقة بالاستدامة وإنفاذها؟ (5) إلى أي مدى تنطبق أي من الأنشطة المذكورة في الفقرة (4) على الكيانات التي تدرج أو يُتوقع أن تدرج ضمن النطاق الأولي لمتطلبات الإفصاح المالي المتعلقة بالاستدامة؟ (6) إلى أي مدى تمتلك السلطات المعنية خبرة في مراقبة الكيانات المُلزَمة بالإفصاح والتفاعل معها في المجالات التي ستحتاج فيها هذه الكيانات إلى ممارسة التقدير المهني؟ (7) هل تمتلك السلطات المعنية ما يكفي من الموظفين والأنظمة (بما في ذلك المنصات الرقمية) والميزانية اللازمة للإشراف على الإفصاحات المالية المتعلقة بالاستدامة وضمان تطبيقها بفعالية؟ (8) هل تلقى موظفو الجهات الرقابية تدريباً موجهًا أو اكتسبوا دراية بمعايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) والمواد التعليمية المتعلقة بها؟ ما هي احتياجات بناء القدرات المتبقية؟	(ج) تقييم القدرة الفنية والتشغيلية بالإضافة إلى الموارد الخاصة بالسلطات التي تنتج لها إدخال الإفصاحات المالية المتعلقة بالاستدامة والإشراف عليها وإنفاذها التي يتم إعدادها وفقاً لمعايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB). ملاحظة: تتضمن معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) متطلبات إفصاح تستند إلى توصيات فريق العمل المعني بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ (TCFD) ومعايير مجلس معايير المحاسبة للاستدامة (SASB). بالإضافة إلى ذلك، ينص المعيار S1 للمجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) على أنه يجوز للكيانات الرجوع إلى مصادر توجيهية أخرى ومراعاتها عند ممارسة التقدير المهني لتحديد المعلومات المتعلقة بمخاطر أو فرص الاستدامة التي: (1) تكون ذات صلة باتخاذ القرارات من قبل مستخدمي التقارير المالية ذات الغرض العام، و(2) تعبر بصدق عن تلك المخاطر أو الفرص المتعلقة بالاستدامة (انظر الفقرتين 57-58 من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1). وبناءً على ذلك، فإن معرفة السلطات وخبرتها فيما يتعلق بمصادر التوجيه الأخرى يمكن أن تدعم مدى الاستعداد. ملاحظة: قد تقع مسؤولية الإشراف على الإفصاحات المالية المتعلقة بالاستدامة وإنفاذها في بعض الدول على عاتق السلطات القائمة المعنية بأسواق المال أو التقارير المالية. قد تحتاج الدول الأخرى إلى تحديد ولايات جديدة (انظر الفقرة 72 من أداة/إعداد خطة العمل). كما قد تحتاج الجهات التنظيمية إلى النظر في احتياجات بناء القدرات داخل منظومتها الإشرافية (انظر الفقرة 71 من دليل الاختصاص القضائي ومجال التقييم "و" - نظام الدعم). ملاحظة: قد يتطلب اعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها بشكل آخر قدرات إشرافية جديدة. يجوز للمشرفين والجهات المنفذة... استخدام أي من فترات التحول... لبناء الكفاءات والمهارات والخبرات والموارد اللازمة. (انظر الفقرة 74 من أداة/إعداد خطة العمل ومجال التقييم "و" - نظام الدعم). ملاحظة: لا يقيم السؤالان (4) و (5) مدى كفاية التنظيم الاحترازي، بل يركزان على تحديد القدرات التقنية والتشغيلية الحالية المرتبطة بهذه الأنشطة والتي يمكن الاستفادة منها لدعم الإشراف على الإفصاحات المالية المتعلقة بالاستدامة وإنفاذها.

نهج التقييم

قد تنتظر السلطة المختصة في استخدام مزيج من الأساليب لتقييم هذا الجانب، على سبيل المثال:

- **المقابلات المنظمة أو مشاورات المائدة المستديرة** مع ممثلين عن جهات تنظيمية مختلفة أو مؤسسات أخرى، وذلك لبناء فهم مشترك للاختصاصات، واللوائح القائمة، وآليات التنسيق بين الجهات، والقدرات الرقابية والتنفيذية.
- **التحليل المكتبي**، يشمل مراجعة منهجية للوائح القائمة وعمليات وضع المعايير أو اعتمادها، لتحديد الطريقة الأنسب لإدراج متطلبات الإفصاح المالي المتعلق بالاستدامة ضمن الإطار القانوني والتنظيمي.

نتائج التقييم المحتملة

القرارات المحتملة

يرتبط هذا القسم ارتباطاً مباشراً بقسم "العملية التنظيمية (كيف؟)" الوارد في *أداة إعداد خطة العمل*، بما في ذلك المكونات الفرعية لذلك القسم المتعلقة بالقوانين/اللوائح القائمة، وعملية الاعتماد، والأدوار والمسؤوليات المؤسسية (انظر الفقرات 20–21 من *أداة إعداد خطة العمل*).

يمكن أن تدعم الرؤى المستمدة من هذا التقييم اتخاذ قرارات رفيعة المستوى بشأن:

- **التفويض التنظيمي**—توضيح أو تعزيز الأساس التشريعي لاعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها بشكل آخر، بما في ذلك تحديد مسؤوليات الرقابة والإنفاذ، وذلك لترسيخ تطبيق يتسم بالجودة العالية والاتساق لمتطلبات الإفصاح المالي المتعلق بالاستدامة؛
- **المسؤوليات المؤسسية**—تحديد أدوار ومسؤوليات واضحة للجهات التنظيمية في الدول وغيرها من السلطات المعنية (على سبيل المثال، هيئات تنظيم الأوراق المالية، والبنوك المركزية، وأسواق المال) في عملية اعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها، مع دعم ذلك من خلال آليات تنسيق رسمية لتجنب الفجوات أو الازدواجية؛ و
- **الإجراءات الواجب اتباعها**—تضمين إجراءات تنظيمية تتسم بالشفافية، مثل المشاورات العامة، وتقييم الأثر، والتفاعل المنظم مع الجهات المُعدة للتقارير والمشاركين في السوق.

الإجراءات المحتملة

بناءً على نتائج هذا التقييم، قد تشمل إجراءات المتابعة ما يلي:

- **بناء القدرات للجهات التنظيمية**—من خلال تقديم برامج بناء قدرات منظمة للجهات التنظيمية تغطي متطلبات الإفصاح وفقاً لمعايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) وممارسات الإشراف والإنفاذ (انظر مجال التقييم "و"—نظام الدعم)؛
- **تعزيز العمليات وتوفير الموارد**—من خلال تحسين البنية التحتية التنظيمية، بما في ذلك سير العمل، وبروتوكولات التصعيد، وتوفير الموارد (الموظفين، والخبرات، والتمويل) لدعم أنشطة الإشراف والإنفاذ طويلة الأجل؛ و
- **تعزيز البنية التحتية الداعمة**—من خلال الاستثمار في المنصات الرقمية لاستلام الإفصاحات المالية المتعلقة بالاستدامة، والتحقق من صحتها، وتحليلها، ونشرها، وتشجيع الاستخدام الفعال للمواد التعليمية لمؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) والشركاء لتعزيز الإلمام بها.

مجال التقييم ب - الإبلاغ عن المهنيين والخدمات المهنية

تركيز التقييم

يهدف مجال التقييم هذا إلى مساعدة الدول على تحديد إذا ما كان بإمكان مُعدّي التقارير الوصول إلى المهارات، والمشورة، وخدمات التحقق، والخدمات القانونية التي يحتاجونها لإعداد إفصاحات مالية تنسم بجودة عالية وتتعلق بالاستدامة. يدرس مجال التقييم هذا إمكانية وصول الكيانات إلى:

- **أخصائيو إعداد التقارير.** يساعد هذا الجانب الدولة على تقييم مدى توفر قاعدة من الأخصائيين المؤهلين والمتاحين لدعم تطبيق معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB). كما يساعدها في النظر في وجود مهارات قابلة للتبادل (على سبيل المثال، إذا ما كان لدى أخصائيي إعداد التقارير المالية أو الاستدامة مهارات ذات صلة يمكن توظيفها في مجال التقارير المالية المتعلقة بالاستدامة)، وفي مدى دمج المفاهيم والمتطلبات الخاصة بالتقارير المالية المتعلقة بالاستدامة ضمن المؤهلات والشهادات وبرامج التطوير المهني المستمر. ويساعدها أيضًا في النظر في دور الجمعيات المهنية في تعزيز الوعي. فالقدرات المهنية القوية تدعم عملية اعتماد المعايير بشكل متسق وقابل للتوسع. وقد تتطلب الفجوات في هذا المجال برامج تدريبية موجهة، ومسارات مهنية، وأنظمة للاعتماد.
- **الاستشارات والخدمات الاستشارية.** يساعد هذا الجانب الدولة في استعراض مدى توفر الخدمات الاستشارية التي لديها القدرة على دعم الكيانات في تنفيذ عمليات وضوابط إعداد التقارير اللازمة لتطبيق معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) والتعرف على مدى جودة هذه الخدمات. كما يساعدها في تقييم إذا ما كانت القدرات الاستشارية كافية عبر مختلف القطاعات وأنواع الكيانات، بما في ذلك الكيانات الصغيرة. فالدعم الاستشاري المناسب يتيح تنفيذ المعايير بفعالية وفي الوقت المناسب، في حين أن محدودية الوصول إلى هذه الخدمات قد تستدعي تطبيق المتطلبات على مراحل أو الاعتماد على المساعدة الفنية الخارجية.
- **خدمات الضمان.** يساعد هذا الجانب الدولة في تقييم قدرة قطاع خدمات التحقق لديها على تقديم خدمات تحقق تنسم بالموثوقية والجودة فيما يتعلق بالاستدامة. كما يساعدها في النظر في مدى توفر مقدمي خدمات تحقق مؤهلين بالإضافة إلى استخدام معايير تحقق معترف بها دوليًا، وشمولية نطاق خدمات التحقق لتغطية مختلف أنواع الجهات المُعدة للتقارير. إن وجود منظومة قوية لخدمات التحقق هو أمر من شأنه أن يعزز الثقة في الإفصاحات المالية المتعلقة بالاستدامة، ويدعم الاعتماد والتطبيق المبكرين لمعايير تأكيد الاستدامة من قِبَل مقدمي هذه الخدمات. وقد تشير الفجوات القائمة إلى الحاجة لتعزيز توفير خدمات التحقق المتعلقة بالإفصاحات المالية الخاصة بالاستدامة، وإطلاق مبادرات موجهة لبناء قدرات مقدمي خدمات التحقق.
- **خدمات الاستشارات القانونية.** يساعد هذا الجانب الدولة في تقييم مدى جاهزية الأخصائيين القانونيين لفهم الالتزامات المتعلقة بالإفصاح المالي المرتبط بالاستدامة، وتقديم المشورة بشأن تداخل هذه الالتزامات مع قوانين الشركات والأوراق المالية. كما يساعدها في استعراض مدى تطور خبرات العاملين في المجال القانوني فيما يتعلق بتقارير الاستدامة، وقدرتهم على توفير التوجيه والمشورة لمساعدة الجهات على المضي قدمًا في تطبيق معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB). وقد تتطلب الفجوات المحددة برامج تدريبية موجهة أو تدابير أخرى لتعزيز قدرات هذه المهنة.

المسائل التي يتعين النظر فيها	أسئلة مقترحة
(أ) تقييم مدى توفر متخصصين في إعداد التقارير لدى الكيانات. ملاحظة: تشير أداة/إعداد خطة العمل إلى أن الولايات القضائية قد تحتاج إلى موارد بشرية متخصصة وأنظمة بيانات، يتم الحصول عليها عن طريق التوظيف أو التدريب أو الوصول إلى متخصصين خارجيين. وترتبط تواريخ بدء التطبيق والإعفاءات الخاصة بالتحويل بخطط ملموسة لتشكيل الخبرات قبل فرض المتطلبات بشكل إلزامي وكامل (انظر مجال التقييم "هـ" - الإلزام بمتطلبات الإفصاح وممارسات إعداد التقارير).	(1) إلى أي مدى تتوفر لدى الكيانات إمكانية الاستعانة بمختصين في إعداد التقارير على دراية بمعايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB)، وكيف يختلف مدى التوافر هذا بناءً على: (1) حجم الكيان (على سبيل المثال، الشركات ذات القيمة السوقية الكبيرة أو الشركات ذات القيمة السوقية الصغيرة)؛ (2) القطاع (على سبيل المثال، المؤسسات المالية، التصنيع، الخدمات)؛ و (3) النطاق الجغرافي للعمليات؟ (2) ما الفجوات الأكثر أهمية التي لا تزال قائمة فيما يتعلق بتوفر هؤلاء المتخصصين؟ (3) إلى أي مدى تتوفر في الدولة متخصصون يمتلكون مهارات قابلة للتبادل، على سبيل المثال، متخصصون في التقارير المالية أو الاستدامة ممن لديهم مهارات يمكن توظيفها في مجال التقارير المالية المتعلقة بالاستدامة؟ (4) ما الترتيبات القائمة حاليًا لتوظيف متخصصين خارجيين أو تدريبهم أو الاستعانة بهم لتلبية الاحتياجات قصيرة الأجل؟ (5) إلى أي مدى تتضمن المؤهلات المهنية الأولية وبرامج التطوير المهني المستمر محتوى يتعلق بالإفصاحات المالية المرتبطة بالاستدامة بما في ذلك المبادئ والمفاهيم والمتطلبات الواردة في معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB)؟ (6) إلى أي مدى تتضمن برامج التدريب المحاسبي (بما في ذلك تلك التي تقدمها الجامعات) محتوى يتعلق بالإفصاحات المالية المرتبطة بالاستدامة بما في ذلك المبادئ والمفاهيم والمتطلبات الواردة في معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB)؟ (7) ما المدة الزمنية المعتادة التي يحتاجها الموظفون في الإدارات الرئيسية (المالية، وإدارة المخاطر، والاستدامة، والتدقيق الداخلي) لاكتساب الكفاءة في استخدام معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB)؟ (8) إلى أي مدى تقوم الهيئات المهنية (مثل الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) والهيئات الأعضاء فيه) بتقديم أدوات وتوجيهات وبرامج تدريبية تتضمن محتوى يتعلق بالإفصاحات المالية المرتبطة بالاستدامة بما في ذلك المبادئ والمفاهيم والمتطلبات الواردة في معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB)؟ إلى أي مدى تتوفر هذه الموارد خارج المناطق الحضرية الرئيسية؟ (9) ما المبادرات المنهجية لبناء القدرات (مثل البرامج التي تقودها الجهات التنظيمية، والشراكات مع الهيئات المهنية، والمساعدة الفنية المدعومة من الجهات المانحة) التي تم تنفيذها لتوسيع نطاق الوصول إلى المتخصصين في إعداد التقارير؟ ما هي احتياجات بناء القدرات المتبقية؟
تابع ...	

أسئلة مقترحة	المسائل التي يتعين النظر فيها
(1) إلى أي مدى تكون شركات الاستشارات والخدمات الاستشارية على دراية بمعايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB)؟ (2) إلى أي مدى تتوفر للكيانات إمكانية الاستفادة من خدمات استشارية واستشارات فنية على دراية بمعايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB)، وكيف يختلف هذا التوفر بناءً على: (1) حجم الكيان (على سبيل المثال، كبير أو صغير)؛ (2) القطاع (على سبيل المثال، المؤسسات المالية والتصنيع والخدمات)؛ و (3) النطاق الجغرافي للعمليات؟ (3) ما هي الثغرات في الوصول التي لا تزال الأكثر أهمية؟ (4) إلى أي مدى يتم تصميم الخدمات الاستشارية لتلائم احتياجات الجهات المحلية المسؤولة عن إعداد التقارير؟ (5) إلى أي مدى ساهم الاستشاريون المحليون في تدريب القائمين على إعداد التقارير أو في تطوير توجيهات أو أساليب أو أدوات تنفيذية تستند إلى معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB)؟ (6) إلى أي مدى تمتلك شركات الاستشارات والخدمات الاستشارية المهارات والقدرات الفنية المكتسبة من خلال أنشطة أخرى ذات صلة (على سبيل المثال، تقديم المشورة بشأن السندات الخضراء)؟ (7) إلى أي مدى تستطيع شركات الاستشارات المحلية الاستفادة من الخبرات أو المنهجيات أو الكوادر البشرية التابعة لشبكات دولية ترتبط بها، مما يساهم في توسيع قاعدة المهارات المتاحة وضمان التوافق مع الممارسات الدولية الجيدة؟ (8) ما المبادرات المنظمة لبناء القدرات (مثل برامج التدريب، أو برامج الاعتماد، أو الشراكات مع الهيئات المهنية) التي تُفذ لتعزيز قدرة مقدمي الخدمات الاستشارية على دعم إعداد إفصاحات مالية عالية الجودة تتعلق بالاستدامة؟ ما هي احتياجات بناء القدرات المتبقية؟	(ب) تقييم مدى إمكانية حصول الجهات على خدمات استشارية وتوجيهية في الدول المعنية. ملاحظة: تؤكد أداة/إعداد خطة العمل على أن الاستعداد على مستوى الدولة يشمل إمكانية الوصول إلى الخدمات المهنية التي تُمكن الجهات المُعدة للتقارير من بناء الأنظمة وآليات الرقابة والحوكمة الداخلية اللازمة لإعداد إفصاحات مالية عالية الجودة تتعلق بالاستدامة. وتُعد الخدمات الاستشارية بمثابة نقطة التقاء لبناء القدرات الداخلية، لا سيما في المراحل الأولى من عملية الاعتماد. ملاحظة: يشير تحليل الآثار "المرتتبة على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1 (المتطلبات العامة للإفصاح عن المعلومات المالية المتعلقة بالاستدامة بالإضافة إلى المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2) (الإفصاحات المتعلقة بالمناخ إلى أن الجهات المُعدة للتقارير ستواجه تكاليف أولية تتعلق بالبحث عن موظفين أو استشاريين مؤهلين للمساعدة في بناء عمليات إعداد التقارير.
تابع ...	

المسائل التي يتعين النظر فيها	أسئلة مقترحة
(ج) تقييم مدى إمكانية حصول الكيانات على خدمات التحقق. ملاحظة: تمثل خدمات التحقق أمراً بالغ الأهمية لتعزيز الثقة والمصداقية في الإفصاحات المالية المتعلقة بالاستدامة. في تقريرها الصادر خلال عام 2023 حول الإطار العالمي للتحقق فيما يتعلق بتقارير الشركات المتعلقة بالاستدامة، ذكرت المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) أنها "تعتبر تطوير إطار عالمي قوي للتحقق جزءاً هاماً من المنظومة الرامية إلى تحقيق ممارسات موثوقة لإعداد تقارير الشركات".⁶ وعلى الرغم من كون معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) لا تشترط إجراء التحقق، إلا أن تحليل الآثار يشدد على تزايد الطلب في السوق واهتمام الدول بدمج متطلبات التأكيد بمرور الوقت، سواء على أساس إلزامي أو طوعي. ملاحظة: يحدد كل من معيار ISSA 5000 الصادر عن المجلس الدولي لمعايير التدقيق والتأكيد (IAASB) المتطلبات العامة لارتباطات التأكيد على الاستدامة بالإضافة إلى المعايير الدولية لأخلاقيات المهنة المتعلقة بالتأكد على الاستدامة (IESSA) الصادرة عن مجلس معايير الأخلاقيات الدولية للمحاسبين (IESBA) المتطلبات العالمية لدعم عمليات التحقق الخاصة بالاستدامة. ملاحظة: وفقاً لتقرير الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) تحت عنوان <u>الوضع الراهن: فيما يتعلق بالإفصاح عن الاستدامة وخدمات التحقق</u>، ارتفعت نسبة الشركات التي أفصحت عن بعض المعلومات المتعلقة بالمعايير البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) من 91% في عام 2019 إلى 98% في عام 2023.⁷ ومن بين هذه الشركات، حصلت 73% منها على مستوى ما من خدمات التحقق (التحقق الخارجي) فيما يتعلق بجزء على الأقل من إفصاحاتها المتعلقة بالاستدامة بحلول عام 2023. وظلت انبعاثات غازات الدفيئة الفئة الأكثر خضوعاً لخدمات التحقق ضمن المعلومات المتعلقة بالاستدامة.	(1) إلى أي مدى تخضع الإفصاحات المتعلقة بالاستدامة لعمليات التحقق (سواء كانت طوعية أو إلزامية)؟ ما هي الممارسات السائدة وفقاً لنوع الجهة المُعدّة للتقرير؟ (2) إلى أي مدى تتوفر للكيانات إمكانية الحصول على خدمات التحقق فيما يتعلق بالإفصاحات المالية المتعلقة بالاستدامة، وكيف تختلف هذه الإمكانية بناءً على: (1) حجم الكيان (على سبيل المثال، كبير أو صغير)؛ (2) القطاع (على سبيل المثال، المؤسسات المالية والتصنيع والخدمات)؛ و (3) النطاق الجغرافي للعمليات؟ (3) ما هي الثغرات في الوصول التي لا تزال الأكثر أهمية؟ (4) إلى أي مدى تمتلك جهات التحقق المحلية (شركات التدقيق أو غيرها من الكيانات المؤهلة) القدرة على إجراء عمليات تحقق عالية الجودة للإفصاحات المالية المتعلقة بالاستدامة؟ (5) إلى أي مدى تستند مهام التحقق المتعلقة بالاستدامة إلى معايير معترف بها دولياً؟ هل هناك توجيهات أو تأييد من الهيئات الوطنية التنظيمية أو المهنية بشأن استخدام تلك المعايير؟ (6) إلى أي مدى يمتلك مقدمو خدمات التحقق المحليون دراية بالمعايير الدولية مثل معيار ISSA 5000 ومعيار IESSA ويعملون على بناء القدرات اللازمة لتطبيقها (على سبيل المثال، من خلال التدريب، أو المشاريع التجريبية، أو برامج التطوير المهني)؟ (7) إلى أي مدى تقوم الجهات التنظيمية المعنية بالتدقيق بالإشراف والاستعداد للإشراف على جودة واستقلالية مهام التأكيد المتعلقة بالاستدامة؟ (8) إلى أي مدى توجد آليات لتعزيز الاعتماد الطوعي لخدمات التحقق قبل فرض أي متطلبات إلزامية بشأنها (على سبيل المثال، من خلال التشجيع التنظيمي، أو مبادرات السوق، أو برامج الهيئات المهنية)؟ (9) ما هي أنشطة بناء القدرات التي تم تنفيذها لإعداد مقدمي خدمات التحقق لتقديم خدمات عالية الجودة فيما يتعلق بالإفصاحات المالية المرتبطة بالاستدامة؟ ما الدعم الإضافي المطلوب لبناء قدرات كافية تغطي جميع قطاعات السوق؟
تابع ...	

6 المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) تقرير حول الجهود الدولية الرامية إلى تطوير إطار عمل عالمي للتحقق من تقارير الشركات المتعلقة بالاستدامة، IOSCO، 2023، الفقرة 1.1. <https://www.iosco.org/library/pubdocs/pdf/IOSCOPD729.pdf>.

7 الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)، الوضع الراهن: الإفصاح عن الاستدامة والتحقق منها—الاتجاهات والتحليلات على مدى خمس سنوات (2019-2023)، <https://www.ifac.org/knowledge-gateway/audit-assurance/publications/state-play-sustainability-disclosure-and-assurance>.

أسئلة مقترحة	المسائل التي يتعين النظر فيها
(1) إلى أي مدى تتوفر خدمات الاستشارات القانونية لدعم الجهات المُعدّة للتقارير في تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2؟ (2) إلى أي مدى تتوفر للكيانات إمكانية الحصول على خدمات المستشارين القانونيين فيما يتعلق بالإفصاحات المالية المتعلقة بالاستدامة، وكيف تختلف هذه الإمكانيّة بناءً على: (1) حجم الكيان (على سبيل المثال، كبير أو صغير)؛ (2) القطاع (على سبيل المثال، المؤسسات المالية والتصنيع والخدمات)؛ و (3) النطاق الجغرافي للعمليات؟ (3) ما هي الثغرات في الوصول التي لا تزال الأكثر أهمية؟ (4) إلى أي مدى تُزوّد الهيئات التنظيمية الوطنية، والهيئات المهنية، ومقدمو التدريب، المهنيين القانونيين بالتوجيهات أو مبادرات بناء القدرات التي تُركز على معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB)؟ (5) ما المبادرات (على سبيل المثال، برامج التدريب، والتعليم القانوني المستمر، أو توجيّهات نقابات المحامين) التي تم تنفيذها لإعداد قدرات المهنيين القانونيين على تقديم مشورة عالية الجودة بشأن متطلبات الإفصاح المالي المتعلقة بالاستدامة؟ ما هي الاحتياجات الإضافية المتبقية لبناء القدرات؟	(د) تقييم مدى إمكانية حصول الكيانات على خدمات المستشارين القانونيين ملاحظة: تمثل خدمات الاستشارات القانونية أحد العوامل الهامة في مساعدة الجهات المسؤولة عن إعداد التقارير على فهم النقاط المشتركة بين متطلبات الإفصاح المالي المتعلقة بالاستدامة والالتزامات الأخرى المنصوص عليها في قوانين الشركات أو قوانين الأوراق المالية. ملاحظة: أظهر تحليل الأثر أن الجهات الفاعلة ينتابها قلق إزاء المسؤولية القانونية، لا سيما في حال كانت المعلومات غير مؤكدة أو عند عدم اكتمال البيانات. يحظى المستشارون القانونيون بدور جوهري في مراجعة الإفصاحات المالية المتعلقة بالاستدامة لضمان الوضوح والاتساق وإدراج التحفظات المناسبة.

نهج التقييم

قد تنتظر الولاية القضائية في مجموعة من الأساليب لتقييم هذا المجال - على سبيل المثال:

- إجراء مشاورات أو مناقشات مع مجموعات تركيز مع هيئات المحاسبة المهنية، وشركات التحقق، والمستشارين القانونيين (أو الهيئات القانونية) والاستشاريين. يمكن لهذا النوع من إشراك الجهات الفاعلة أن يُسفر عن رؤى نوعية تتعلق بالمهارات، وقدرة الخدمة، والتغطية، والثغرات المتعلقة باعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها بشكل آخر.
- إجراء تحليل مكثبي لاستكمال إشراك الجهات الفاعلة من خلال مراجعة المعلومات المتاحة للجمهور حول مستوى نضج السوق، وهياكل التسعير، وتوافر التدريب، ورسم خريطة لوجود وتوزيع مقدمي الخدمات.

قد تنتظر الدولة أيضًا في تضمين أسئلة إضافية في استطلاعات رأي أوسع لمعدي التقارير للتعرف على وجهات نظرهم حول الوصول إلى الخدمات الاستشارية المهنية والاعتماد عليها (انظر مجال التقييم "د" - النضج والمهارات والقدرة المتخصصة، ومجال التقييم "هـ" - الإلمام بمتطلبات الإفصاح وممارسات إعداد التقارير). يُتيح هذا النهج متعدد الطرق للدول تشخيص نقاط القوة المؤسسية والمجالات التي تتطلب بناء القدرات، وذلك لدعم التنفيذ عالي الجودة لمعايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB).

نتائج التقييم المحتملة

القرارات المحتملة

يمكن أن تكون الرؤى المستمدة من هذا التقييم ذات أهمية خاصة في دعم القرارات المتعلقة ببعض الأمور مثل توقيت متطلبات الإفصاح وتمديد الإعفاءات الخاصة بالتحول، بالإضافة إلى أي متطلبات للتحقق من الإفصاحات وأي تطبيق تدريجي لمتطلبات التحقق. قد تكون الدول التي تتمتع بخدمات مهنية واستشارية قوية في وضع أفضل لاعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) بشكل مبكر وشامل؛ إذ يمكنها تحديد تواريخ سريان مبكرة، وتطبيق المتطلبات على نطاق واسع، وإدخال متطلبات التحقق الخارجي في وقت أقرب مقارنةً بالسلطات التي لا تزال في مراحل أولية. وفي المقابل، قد تجد السلطات القضائية التي لا تزال في مراحل أولية أن اتباع نهج أكثر تدرجًا يعد أمرًا مناسبًا، وذلك من خلال إعطاء الأولوية لكيانات أو قطاعات محددة، وتأجيل متطلبات الضمان، وتنفيذ تدابير موجهة لبناء القدرات.

الإجراءات المحتملة

اعتمادًا على نتائج هذا التقييم، يمكن أن تشمل إجراءات المتابعة ما يلي:

- دمج محتوى تقارير الاستدامة في المسارات المهنية—وذلك من خلال التعاون مع الهيئات المهنية المعنية بالمحاسبة والتحقق والشؤون القانونية لإدراج محتوى يتوافق مع معايير مجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) ضمن مؤهلات التطوير المهني الأولي وبرامج التطوير المهني المستمر، مما يساهم في إعداد كوادر مهنية مؤهلة لدعم الإفصاحات المالية المتعلقة بالاستدامة بجودة عالية؛
- تعزيز الاعتماد والمعايير المهنية—من خلال إنشاء أو تعزيز أطر الاعتماد لمستشاري تقارير الاستدامة ومقدمي خدمات التحقق الذين يضعون توقعات للتدريب والمعايير المهنية والخبرة الخاصة بقطاع معين بهدف تعزيز الاتساق والمصداقية في تقديم الخدمات؛ و
- توضيح أطر التحقق المعترف بها في الدولة—من خلال تشجيع الإلمام المبكر بمعايير التأكيد على الاستدامة المعترف بها (على سبيل المثال، معيار ISSA 5000 ومعيار IESSA) وتوفير فرص بناء القدرات المتعلقة بهذه المعايير (انظر مجال التقييم "و"—نظام الدعم).

مجال التقييم ج- المعلومات والبنية التحتية للبيانات

تركيز التقييم

تم تصميم مجال التقييم هذا لمساعدة الدولة على تحديد إذا ما كانت البنية التحتية للمعلومات تتمتع بالنضج الكافي لتمكين الكيانات من إعداد تقارير تتسم بالدقة الزمنية وقابلية المقارنة. يفحص مجال التقييم هذا:

- **الوصول إلى البيانات الخارجية.** يساعد هذا الجانب الدولة في تقييم مدى توفر البيانات (سواء الحالي أو المتوقع) لدى الكيانات لدعم إعداد تقارير مالية عالية الجودة تتعلق بالاستدامة. كما يساعد التقييم الولاية القضائية في النظر في عدة أمور مثل توفر مجموعات البيانات ومدى جودتها فضلاً عن غيرها من البيانات اللازمة لدعم الإفصاح المالي عالي الجودة بشأن المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة عبر سلسلة القيمة، بما في ذلك مدى حداثة البيانات وموثوقيتها وشموليتها.
- **الوصول إلى الأدوات والموارد التحليلية.** يساعد هذا الجانب الدولة على النظر في عدة أمور مثل توفر الأدوات التحليلية التي تساعد مُعدّي التقارير على تحويل المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة إلى معلومات مالية مفيدة لاتخاذ القرارات وسهولة الوصول إليها. كما يساعد التقييم الولاية القضائية على تقييم مدى توفر الدعم للكيانات في استخدام هذه الأدوات التحليلية، بما في ذلك توفر شركات استشارات متخصصة في الاستدامة، وشركات تحليل البيانات، ومنصات التكنولوجيا المالية التي تقدم خدمات النمذجة اللازمة.
- **التقارير الرقمية.** يساعد هذا الجانب الدولة على التعرف على إذا ما كانت المنظومة الخاصة بالدولة تمتلك القدرة والإمام اللازمين لتطبيق نظام للتقارير الرقمية الخاصة بالإفصاحات المالية المتعلقة بالاستدامة. كما يساعد الدولة على النظر في مدى إلمام مُعدّي التقارير والجهات التنظيمية بآليات الوسم الرقمي وتقديم التقارير إلكترونياً، ومدى توفر وتحديث منصات التقارير الرقمية - مثل معيار XBRL - بانتظام، وجاهزية هذه المنصات لدمج تصنيف المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) للإفصاح عن الاستدامة.

التقييم - الاعتبارات والأسئلة

المسائل التي يتعين النظر فيها	أسئلة مقترحة
(أ) تقييم إمكانية الوصول إلى البيانات الخارجية لدعم إعداد تقارير عالية الجودة. ملاحظة: توفر معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) توجيهات بشأن نهج القياس لدعم إعداد تقارير تتسم بمستوى عالٍ من الجودة. على سبيل المثال، يوفر إطار قياس انبعاثات غازات الدفيئة من النطاق 3 المنصوص عليه في الملحق "ب" من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2 الدعم للكيان عند إعداد إفصاحاته المتعلقة بانبعاثات غازات الدفيئة من النطاق 3 (انظر الفقرات B32-B63 من المعيار IFRS S2). يشير المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2 (الفقرة ب38) إلى أن قياس الكيان لانبعاثات غازات الدفيئة من النطاق 3 من المرجح أن يشمل استخدام التقدير بدلاً من أن يشمل القياس المباشر فقط. وعند قياس انبعاثات غازات الدفيئة من النطاق 3، يجب على الكيان استخدام نهج قياس ومداخل وافتراسات تؤدي إلى تمثيل صادق لهذا القياس. يتطلب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2 (الفقرة ب40) أيضًا من الكيان "تحديد أولويات المداخل والافتراضات باستخدام هذه الخصائص المحددة (الدرجة بدون ترتيب معين): (1) بيانات تستند إلى قياس مباشر؛ (2) بيانات مستمدة من أنشطة محددة ضمن سلسلة القيمة الخاصة بالكيان؛ (3) بيانات حديثة تمثل الدولة بشكل صادق فضلاً عن التكنولوجيا المستخدمة لنشاط سلسلة القيمة وانبعاثات غازات الدفيئة المرتبطة بها؛ و (4) البيانات التي تم التحقق منها. ملاحظة: توضح <u>المواد التعليمية بشأن آليات التناسب</u> الصادرة عن المؤسسة الظروف التي يتعين فيها على الكيان "استخدام كافة المعلومات المعقولة والقابلة للإثبات والمتاحة في تاريخ إعداد التقارير دون تكبد تكلفة أو جهد غير مبررين" للإفصاح عن المعلومات المالية المتعلقة بالاستدامة. وقد تم تصميم هذا المتطلب للحد من المخاوف المتعلقة بالحاجة إلى بيانات خالية تمامًا من العيوب. يأخذ الكيان في الاعتبار العوامل الخاصة به، ثم الظروف العامة في البيئة الخارجية. عند إعداد الإفصاحات المالية المتعلقة بالاستدامة بشأن الجوانب المحددة بموجب معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB)، على سبيل المثال، الإفصاحات المتعلقة بالآثار المالية المتوقعة- فإن "كافة المعلومات المعقولة والقابلة للإثبات" تشمل المعلومات المتعلقة بالأحداث الماضية، والظروف الراهنة، وتوقعات الظروف المستقبلية. عند تحديد المعلومات المعقولة والقابلة للإثبات، تأخذ الكيانات في الاعتبار جميع المعلومات المتاحة لها بشكل معقول، بما في ذلك المعلومات التي تمتلكها بالفعل. يتعين على الكيانات استخدام المعلومات المتاحة لها فقط في تاريخ التقرير، بما في ذلك المعلومات التاريخية أو الحالية أو المستقبلية (مثل توقعات الظروف المستقبلية). ويجب أن يتوفر لديها أساس مناسب لاستخدام تلك المعلومات. لا يمكن للكيانات تجاهل المعلومات المعروفة أو المتاحة للعامة. تُستمد المعلومات من مصادر بيانات داخلية وخارجية على حد سواء. تشمل مصادر البيانات الداخلية عمليات إدارة المخاطر في الكيان أو التقارير والإحصاءات الأخرى. وتشمل مصادر البيانات الخارجية قواعد البيانات العامة، وخبرات قطاع الأعمال بالإضافة إلى مجموعة الأقران، والتقييمات الخارجية. (لمزيد من المعلومات، انظر الفقرات B6-B10 من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1، والفقرات BC17-BC8 من <u>أساس الاستنتاجات الخاص بالمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1</u> المتطلبات العامة للإفصاح عن المعلومات المالية المتعلقة بالاستدامة.)	(1) إلى أي مدى تتوفر مجموعات البيانات لدعم الإفصاح المالي عالي الجودة بشأن المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة عبر سلسلة القيمة؟ (2) ما هي مصادر البيانات المشار إليها في البند (i)؟ (3) إلى أي مدى ينشط مقدمو البيانات التجارية (على الصعيدين المحلي والدولي) في الدولة؟ إلى أي مدى تشمل تغطية خدمات البيانات التي يقدمونها مجموعات بيانات ذات صلة بأنشطة الكيانات العاملة في الدولة؟ (4) إلى أي مدى تتمتع الكيانات بإمكانية الوصول إلى مجموعات البيانات ذات الصلة، وكيف أن إمكانية الوصول هذه تختلف بناءً على: (1) حجم الكيان (على سبيل المثال، كبير أو صغير)؛ (2) القطاع (على سبيل المثال، المؤسسات المالية والتصنيع والخدمات)؛ و (3) النطاق الجغرافي للعمليات؟ (5) ما هي الثغرات في الوصول التي لا تزال الأكثر أهمية؟ (6) في حال عدم توفر مجموعات بيانات مفيدة، هل هناك مبادرات قائمة أو مخطط لها لتحسين الوصول إلى البيانات في المستقبل القريب (من سنة إلى ثلاث سنوات)؟ قد تشمل هذه المبادرات مقترحات لإعداد قاعدة بيانات محلية لعوامل الانبعاثات، أو آلية لجمع البيانات من الأطراف المقابلة في سلسلة القيمة، أو مبادرات صناعية لتبادل البيانات (انظر المسألة التي تستوجب النظر (د) في مجال التقييم "و" - نظام الدعم). (7) هل هناك أي آليات تساعد الكيانات على جمع المعلومات من الأطراف المقابلة في سلسلة القيمة داخل الدولة؟ قد تشمل هذه الآليات ما يلي: (1) متطلبات الإفصاح الإلزامية أو الطوعية للأطراف المقابلة في سلسلة القيمة؛ (2) قواعد البيانات والسجلات الخاصة بالدولة؛ (3) البنية التحتية للقياس الذكي وأنظمة تتبع الطاقة للبيانات المحدثة؛ (4) أنظمة تتبع سلسلة التوريد الرقمية؛ (5) استبيانات أو نماذج موحدة يمكن للكيان المفصح الاستفادة منها لطلب البيانات من الطرف المقابل في سلسلة القيمة. (8) إلى أي مدى تتمتع مجموعات البيانات المشار إليها في (i) بالسمات التالية (وهي تمثل خصائص نوعية للمعلومات كما هو محدد في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1): (1) أن تكون في الوقت المناسب؛ (2) أن تعكس أنشطة الكيان بأمانة ودقة؛ و (3) أن تكون قابلة للتحقق؟
	تابع ...

نقاط القرار	المسائل التي يتعين النظر فيها
(9) ما هي مبادرات بناء القدرات المنهجية ومشاريع تطوير البنية التحتية (مثل بناء مجموعات بيانات على مستوى الدولة أو الحصول على مساعدة فنية مدعومة من الجهات المانحة) التي تم تنفيذها بالفعل لتوسيع نطاق الوصول إلى البيانات الخارجية، وذلك بهدف دعم إقصاحات مالية عالية الجودة تتعلق بالاستدامة؟ ما هي احتياجات بناء القدرات المتبقية؟	ملاحظة: لتوضيح نطاق مصادر البيانات التي قد تكون ذات صلة بأي متطلب للإفصاح المالي المتعلق بالاستدامة، تشمل أمثلة مصادر البيانات الداخلية والخارجية المتعلقة بإدارة المياه والنفائات وأمن البيانات ما يلي: • البيانات الصادرة عن مقاييس الكيان، وسجلات الشراء، وأنظمة إدارة الطاقة الداخلية الأخرى (مصادر داخلية)؛ • بيانات مستمدة من مجموعات بيانات وأدوات المنظمات غير الحكومية، وبيانات هيئات المياه الوطنية أو الإقليمية، وقواعد البيانات الحكومية، أو البيانات الناتجة عن عمليات الاعتماد وفقًا لمعايير القطاع (ISO) (مصادر خارجية)؛ • بيانات مستمدة من الأنظمة الداخلية، مثل أنظمة إدارة الحادث، وعمليات التدقيق الداخلي، وأنظمة تقييم المخاطر (مصادر داخلية)؛ • بيانات مستمدة من الجهات التنظيمية المعنية بالخصوصية ووكالات الأمن السيبراني، وعمليات الاعتماد وفقًا لمعايير القطاع (مثل ISO و NIST)، وخدمات تقييم الأمن السيبراني التي تقدمها أطراف خارجية (مصادر خارجية). ملاحظة: يُرجى الرجوع إلى مجال التقييم "د" —النضج والمهارات والقدرات المتخصصة) ومجال التقييم "هـ" —الإلمام بمتطلبات الإفصاح وممارسات إعداد التقارير).
(1) ما مدى توفر الأدوات التحليلية، ومقدمي الخدمات المؤهلين، وحلول التكنولوجيا المالية في الدولة لدعم معالجة وتحليل البيانات المتعلقة بالاستدامة، وتطبيق معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB)؟ ما مدى تطور هذه القدرات؟ (2) إلى أي مدى تتوفر الأدوات التحليلية المعترف بها عالميًا (على سبيل المثال: أدوات قياس انبعاثات غازات الدفيئة، وتحليل السيناريوهات، وأدوات تحليل الآثار المالية) مع إمكانية وصول الكيانات في الدولة إليها بكل سهولة؟ (3) إلى أي مدى تتمتع الكيانات بإمكانية الوصول إلى الأدوات والموارد التحليلية المتاحة في المنظومة، وكيف يختلف هذا الوصول بناءً على: (1) حجم الكيان (على سبيل المثال، كبير أو صغير)؛ (2) القطاع (على سبيل المثال، المؤسسات المالية والتصنيع والخدمات)؛ و (3) النطاق الجغرافي للعمليات؟ (4) ما هي الثغرات في الوصول التي لا تزال الأكثر أهمية؟ (5) هل توجد لدى الدولة خطة رسمية لتعزيز أدوات البيانات والخدمات التحليلية الخاصة بإعداد تقارير الاستدامة (انظر المسألة التي تستوجب النظر (د) في مجال التقييم "و" - نظام الدعم)؟ (6) ما هي مبادرات بناء القدرات المنهجية (مثل تطوير أدوات تحليلية بدعم من الدولة أو تقديم مساعدة فنية بدعم من الجهات المانحة التي تم تنفيذها في الدولة لتعزيز الأدوات والموارد التحليلية اللازمة لإعداد إقصاحات مالية عالية الجودة تتعلق بالاستدامة؟ ما هي احتياجات بناء القدرات المتبقية؟	(ب) تقييم إمكانية الوصول إلى الأدوات والموارد التحليلية في المنظومة. ملاحظة: تؤكد أداة إعداد خطة العمل على أن الاستعداد على مستوى الدولة قد يشمل إمكانية الوصول إلى مقدمي خدمات البيانات والأدوات التحليلية التي تُمكن مُعَدِّي التقارير من معالجة البيانات الأولية وتحويلها إلى معلومات تنسجم بالفائدة وتكون ضرورية لإعداد إقصاحات مالية عالية الجودة تتعلق بالاستدامة. وعند تقييم هذه المسألة، تأخذ الدولة في الاعتبار آليات التناسب الواردة في معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) المشار إليها في المسألة (أ) المذكورة أعلاه. وتهدف هذه الآليات إلى معالجة القيود المحتملة المتعلقة بالموارد وتوافر البيانات أثناء مرحلة التطبيق. وعلى وجه التحديد: • ينص المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1 (الفقرات 38-39) على ما يلي: "لا يتعين على الكيان تقديم معلومات كمية حول الآثار المالية الحالية أو المتوقعة للمخاطر أو الفرص التي تتعلق بالاستدامة إذا قرر الكيان ما يلي: (a) عدم إمكانية تحديد هذه التأثيرات بشكل منفصل؛ أو (b) مستوى عدم اليقين في القياس المرتبط بتقدير تلك الآثار مرتفع لدرجة تجعل المعلومات الكمية الناتجة غير مفيدة. بالإضافة إلى ذلك، لا يتعين على الكيان تقديم معلومات كمية حول الآثار المالية المتوقعة للمخاطر أو الفرص المتعلقة بالاستدامة إذا لم يكن لدى الكيان المهارات أو القدرات أو الموارد اللازمة لتقديم تلك المعلومات الكمية." • ينص المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2 (الفقرة 22) على وجوب استخدام الكيان لتحليل السيناريوهات المتعلقة بالمناخ لتقييم مدى قدرته على الصمود أمام التغيرات المناخية، وذلك باتباع نهج يتناسب مع ظروفه. • كما ينص المعيار نفسه (في الفقرة B17) على أنه يجوز للكيان استخدام نهج أبسط لتحليل السيناريوهات المتعلقة بالمناخ مثل السرديات النوعية للسيناريوهات، إذا كان هذا النهج ملائمًا لظروفها.
تابع...	

نقاط القرار	المسائل التي يتعين النظر فيها
	ملاحظة: توفر المادة التعليمية الصادرة عن المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) بعنوان <u>متطلبات الإفصاح عن انبعاثات غازات الدفيئة بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2</u> بشأن الإفصاحات المتعلقة بالمناخ معلومات حول متطلبات قيام الكيان بالإفصاح عن انبعاثات غازات الدفيئة وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2. ملاحظة: تركز المادة التعليمية الصادرة عن المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) تحت عنوان <u>الإفصاح عن معلومات حول الآثار المالية المتوقعة عند تطبيق معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB)</u> على الإفصاح عن معلومات تتعلق بالآثار المالية المتوقعة للمخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ.
(1) إلى أي مدى تتوفر في الدول أدوات ومنصات إعداد التقارير الرقمية الحالية لدعم الإفصاحات المالية المتعلقة بالاستدامة؟ (2) إلى أي مدى تتاح للكيانات إمكانية الوصول إلى أدوات إعداد التقارير الرقمية الخاصة بالقوائم المالية والإفصاحات المالية المتعلقة بالاستدامة؛ على سبيل المثال، تصنيف المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) المحاسبي وتصنيف المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) للإفصاح عن الاستدامة؟ كيف تختلف إمكانية الوصول هذه بناءً على: (1) حجم الكيان (على سبيل المثال، كبير أو صغير)؛ (2) القطاع (على سبيل المثال، المؤسسات المالية والتصنيع والخدمات)؛ و (3) النطاق الجغرافي للعمليات؟ (3) ما هي الثغرات في الوصول التي لا تزال الأكثر أهمية؟ (4) هل هناك إطار تنظيمي أو مبادئ توجيهية لدعم إعداد التقارير الرقمية للقوائم المالية في الدولة؟ إذا كان الأمر كذلك، فهل يمكن الاستفادة من هذا الإطار أو هذه المبادئ التوجيهية في مجال الإفصاح المالي المتعلق بالاستدامة؟ (5) هل يرى المشاركون في السوق أن التقارير الرقمية الحالية تتسم بمستوى عالٍ من الجودة والفائدة؟ (6) ما هي مبادرات بناء القدرات المنهجية ومشاريع تطوير البنية التحتية (مثل برامج التدريب، وأنشطة البحث والتطوير التي تقودها الحكومة، أو المساعدة الفنية المدعومة من الجهات المانحة)-التي تم تنفيذها في الدولة لتعزيز إعداد التقارير الرقمية الخاصة بالإفصاحات المالية المتعلقة بالاستدامة؟ ما هي احتياجات بناء القدرات المتبقية؟	(ج) تقييم مدى دراية المنظومة بممارسات إعداد التقارير الرقمية في مجال التقارير المالية، وكذلك تقييم فرص الوصول الحالية والمستقبلية إلى أنظمة إعداد التقارير الرقمية. ملاحظة: يمكن للدول التي لا تمتلك أطر عمل لإعداد التقارير الرقمية أن تدرس إمكانية استحداث مثل هذه الأطر. تشهد ممارسات إعداد التقارير الرقمية توسعاً متزايداً في تطبيقها من قبل الدول حول العالم. وكما ورد في <u>أداة إعداد خطة العمل</u> (الفقرة 89)، يمكن للتقارير الرقمية أن تدعم الجهات التنظيمية وصناعات السياسات من خلال تمكين: • أنشطة أكثر كفاءة وفعالية للرقابة على السوق ومراجعات إنفاذ القواعد واللوائح؛ • عمليات التحقق الآلي والمراقبة القائمة على التكنولوجيا؛ • تحسين تبادل البيانات بين الجهات التنظيمية والهيئات الحكومية. تنص <u>أداة إعداد خطة العمل</u> على أن "العديد من المستثمرين والشركات والهيئات التنظيمية يجنون بالفعل ثمار [التقارير الرقمية]، إذ يتعين على أكثر من 90% من الكيانات المدرجة (من حيث القيمة السوقية العالمية) إعداد تقارير مالية رقمية بدرجة ما. تشهد ممارسات إعداد التقارير المالية الرقمية توسعاً متزايداً في تطبيقها من قبل الدول حول العالم." ملاحظة: قد تفرض بعض الدول على الكيانات استخدام تصنيف المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المحاسبي عند إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية. تشير <u>أداة إعداد خطة العمل</u> إلى أن تصنيف الإفصاح عن الاستدامة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية قد تم تصميمه ليتوافق مع تصنيف المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المحاسبي، بحيث يمكن للكيانات استخدام كلا التصنيفين الرقبيين معاً لتقديم حزمة شاملة من التقارير المالية الرقمية للمستثمرين.

نهج التقييم

قد تنتظر السلطة المختصة في استخدام مزيج من الأساليب لتقييم هذا الجانب، على سبيل المثال:

- إشراك الجهات الفاعلة بالإضافة إلى رصد الممارسات الحالية لإعداد تقارير الاستدامة ومقدمي الخدمات لتقييم وضع البنية التحتية للمعلومات. قد تشمل هذه الأنشطة اجتماعات مشتركة بين الجهات المعنية ومشاورات (على شكل اجتماعات الطاولة المستديرة) مع الأخصائيين، بهدف تشكيل نظرة عامة أولية على البنية التحتية للمعلومات وكيفية تكييفها لتلائم الإفصاحات المالية المتعلقة بالاستدامة.
- استطلاع رأي، بناءً على هذا التحليل الأولي، لتقييم وصول الكيانات إلى كل مكون من مكونات البنية التحتية للمعلومات. يمكن أن يستند استطلاع الرأي هذا إلى الأسئلة الواردة في جدول "التقييم - الاعتبارات والأسئلة"، كما يمكن إجراؤه بالتزامن مع استطلاع رأي موجه للجهات المُعدة للتقارير (على غرار ذلك المذكور في مجال التقييم "د" - النضج والمهارات والقدرات المتخصصة) أو بشكل منفصل.

نتائج التقييم المحتملة

القرارات المحتملة

قد تكون الرؤى المستمدة من هذا التقييم مفيدة للغاية في دعم اتخاذ القرارات المتعلقة بما يلي:

- نطاق المتطلبات ومراحل تطبيقها على مختلف فئات الجهات المُعدة للتقارير (بناءً على قدراتها، بما في ذلك إمكانية وصولها إلى البيانات والخدمات التحليلية)؛
- توقيت متطلبات الإفصاح (بناءً، على سبيل المثال، على ما إذا كانت الدولة بحاجة إلى مزيد من الوقت لتطوير بنيتها التحتية للمعلومات والبيانات أو تعزيزها)؛ و
- تمديد الإعفاءات الخاصة بالتحويل (مع مراعاة مدى توفر مدخلات المعلومات والبيانات ذات الصلة وجودتها في المنظومة المعنية).

الإجراءات المحتملة

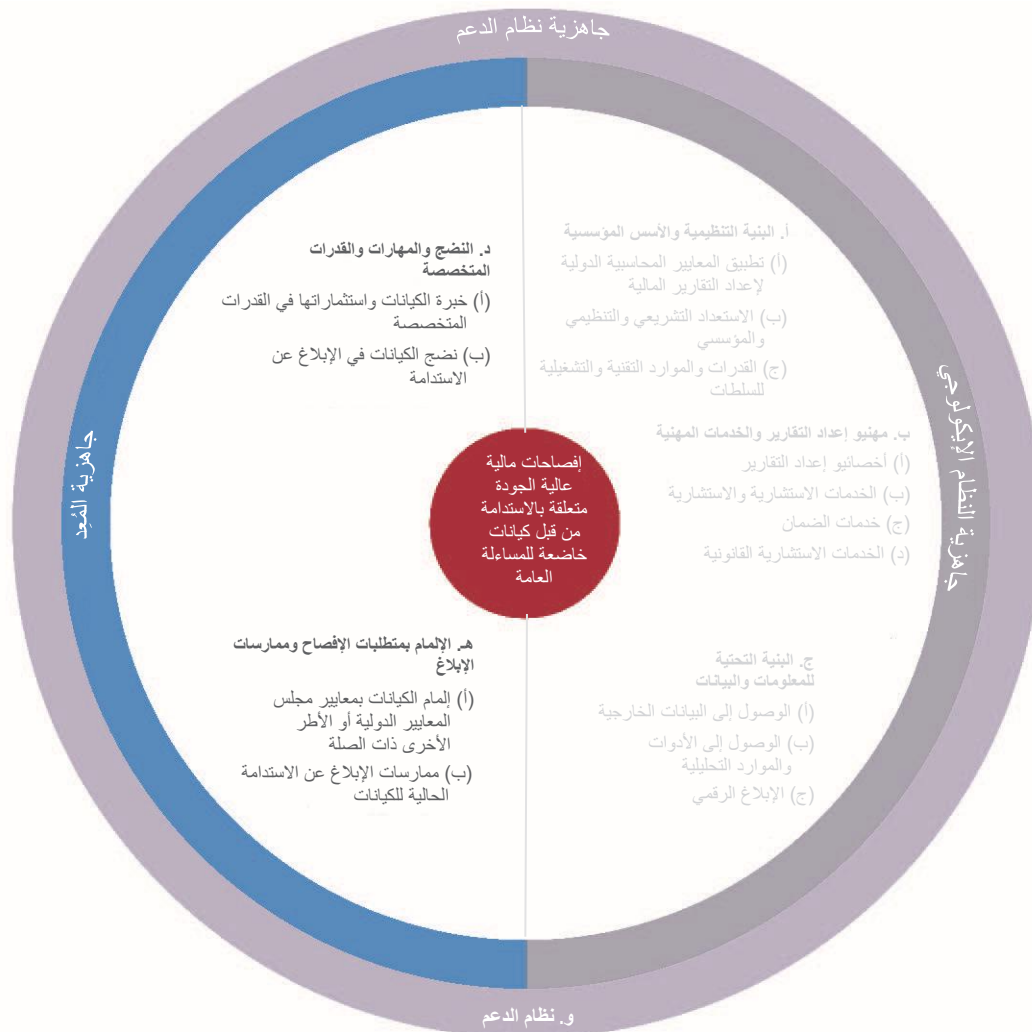
بناءً على نتائج هذا التقييم قد تشمل إجراءات المتابعة ما يلي:

- تمكين أو تعزيز الوصول إلى مصادر بيانات موثوقة وقابلة للمقارنة—مع وضع آليات مصاحبة للتحقق من البيانات ومراجعتها وتحديثها بشكل منتظم، بما في ذلك العمل مع مقدمي خدمات البيانات وأدوات التحليل لضمان تغطية محلية شاملة؛
- العمل مع الشركاء الداعمين لتشجيع تطوير أدوات تحليلية متاحة في السوق—بهدف تحسين جودة الإفصاحات المالية المتعلقة بالاستدامة والمستندة إلى البيانات؛ و
- تحديث البنية التحتية لإعداد التقارير الرقمية أو تطوير بنية تحتية جديدة خاصة بالإفصاحات المالية المتعلقة بالاستدامة—وذلك لدعم استلام هذه الإفصاحات والتحقق من صحتها وتحليلها ونشرها، مع دمجها مع المنصات الرقابية إن أمكن.

استعداد معدي التقارير

يركز مجال استعداد معد التقارير على مدى تأهب الجهات لتقديم إفصاحات مالية عالية الجودة تتعلق بالاستدامة. يشمل استعداد معدي التقارير مجالين للتقييم: د - النضج والمهارات والقدرات المتخصصة، و هـ - الإلمام بمتطلبات الإفصاح وممارسات إعداد التقارير (انظر الشكل 4). يتناول هذا القسم كل مجال من مجالات التقييم هذه على نحو مفصل.

الشكل 4 - مجالات تقييم مدى استعداد معدي التقارير



مجال التقييم د - مستوى النضج والمهارات والقدرات المتخصصة

تركيز التقييم

تم تصميم مجال التقييم هذا لمساعدة الدولة على تحديد أساس لعمليات تقييم الاستعداد على مستوى الدولة. يفحص مجال التقييم هذا:

- ما تتمتع به الكيانات من خبرة في تحديد المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة وتقييمها وإدارتها بالإضافة إلى استثماراتها في بناء المهارات والقدرات المتخصصة في هذا المجال. فالجهة التي تدرك أن المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة تمثل محركًا لأفاقها المستقبلية، قد تكون استثمرت بالفعل في مهارات وقدرات متخصصة في الاستدامة؛ ويشمل ذلك، على سبيل المثال، المهارات المتخصصة في الاستدامة، وبيانات الاستدامة بالإضافة إلى أدوات وعمليات التحليل.
 - نضج الكيانات في تقارير الاستدامة. من المرجح أن تكون لدى الجهة التي تمتلك خبرة في إعداد تقارير الاستدامة عمليات رسمية تدعم تطبيق معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB)؛ ويشمل ذلك، على سبيل المثال، البيانات، وعمليات المراجعة والضوابط الرقابية، وترتيبات الحوكمة التي تدعم مساءلة الإدارة وإشراف مجلس الإدارة على الإفصاحات المالية المتعلقة بالاستدامة.
- ويُعد مجال التقييم هذا مكملًا للتقييم التفصيلي لممارسات إعداد التقارير الموصى به في مجال التقييم (هـ) - "الإلمام بمتطلبات الإفصاح وممارسات إعداد التقارير".

التقييم - الاعتبارات والأسئلة

المسائل التي يتعين النظر فيها	أسئلة مقترحة
(أ) تقييم الخبرة التي تتمتع بها الكيانات في تحديد المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة وتقييمها وإدارتها بالإضافة إلى استثماراتها في بناء المهارات والقدرات المتخصصة في هذا المجال. ملاحظة: من المرجح أن يكون الكيان في وضع جيد يتيح له تحديد المعلومات الجوهرية المتعلقة بالمخاطر والفرص المرتبطة بالاستدامة والإفصاح عنها، إذا كانت لديها دراية مسبقة بكيفية نشوء هذه المخاطر والفرص "من خلال التفاعلات بين الكيان والجهات الفاعلة والمجتمع والاقتصاد والبيئة الطبيعية على امتداد سلسلة القيمة الخاصة بالكيان (انظر الفقرة 2ب من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1). ملاحظة: في سياق الإفصاحات المالية المتعلقة بالاستدامة، "تكون المعلومات جوهرية إذا كان من المتوقع بشكل معقول أن يؤدي حذف هذه المعلومات أو تحريفها أو حجبها إلى التأثير على القرارات التي يتخذها المستخدمون الأساسيون للتقارير المالية ذات الغرض العام على أساس تلك التقارير". وتشمل هذه التقارير القوائم المالية والإفصاحات المالية المتعلقة بالاستدامة التي توفر معلومات حول كيان مُبلغ محدد (انظر المادة التعليمية <u>المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة والإفصاح عن المعلومات الجوهرية</u>).	(1) هل تقوم الكيانات بتقييم كيفية تأثير المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة على أفاقها المستقبلية بصفة دورية؟ (2) إلى أي مدى استحدثت الكيانات عمليات لتحديد وتقييم والاستجابة للمخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة في المجالات التالية: (1) وظائف العمل الروتينية؛ (2) سلسلة القيمة؛ (3) ترتيبات التمويل (على سبيل المثال، إصدار أدوات تمويل خضراء أو مستدامة)؛ (4) إدارة المخاطر؛ و (5) اتخاذ القرارات الاستراتيجية؛ (3) إلى أي مدى تأخذ الإدارة العليا ومجالس إدارة الكيانات في الاعتبار - بصفة دورية - المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة؟ (4) ما هي القدرات المتخصصة الأخرى التي وفرتها الكيانات ويمكن الاستفادة منها في إعداد التقارير المالية المتعلقة بالاستدامة على سبيل المثال: (1) مهارات وخبرات متخصصة في مجال الاستدامة؛ (2) نُظم البيانات المتعلقة بالاستدامة؛ (3) الأدوات أو العمليات التحليلية؛ (4) قنوات للتعاون بين الإدارات المختلفة وتبادل المعلومات؛ أو (5) الآخرين ؟ (5) إلى أي مدى تختلف الإجابات على النقاط (1) إلى (4) باختلاف البُعد أو الفئة (انظر الملحق ب)؟ (6) إلى أي مدى تختلف الإجابات على النقاط (1) إلى (4) بناءً على الجوانب الرئيسية لخصائص الكيانات - على سبيل المثال: (1) حجم الكيان؛ (2) القطاع؛ أو (3) النطاق الجغرافي للعمليات ؟
تابع ...	

أسئلة مقترحة	المسائل التي يتعين النظر فيها
(1) إلى أي مدى وضعت الكيانات عمليات للإبلاغ الداخلي وإطلاع الإدارة العليا ومجلس الإدارة بانتظام على الأمور المتعلقة بالاستدامة؟ (2) إلى أي مدى (وبأي وتيرة) تقوم الكيانات بإعداد تقارير خارجية حول الأمور المتعلقة بالاستدامة؟ (3) في حال قيام الكيانات بإعداد تقارير خارجية، هل يتم ذلك من خلال: (1) التقارير المالية المُعدّة لأغراض العامة؛ (2) تقارير استدامة مستقلة منفصلة عن التقارير المالية المُعدّة لأغراض العامة؛ أو (3) قنوات الإبلاغ الأخرى؟ (4) هل ركزت التقارير السابقة للكيانات على تلبية احتياجات المستثمرين أم على احتياجات الجهات الفاعلة الأوسع نطاقاً من المعلومات؟ (5) إلى أي مدى تتضمن التقارير الداخلية أو الخارجية للكيانات معلومات جوهرية عن المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة التي يمكن توقعها بشكل معقول أن تؤثر على آفاقها المستقبلية (انظر المسألة التي تستدعي النظر فيها (أ) أعلاه)؟ (6) ما الإجراءات الرسمية التي تعتمدها الجهات لدعم عمليات إعداد التقارير الخارجية المشار إليها في البند (2)؟ يُرجى مراعاة ما يلي: (1) الاستعانة بمتخصصين في إعداد التقارير؛ (2) التكامل مع عمليات إعداد التقارير المالية؛ (3) جمع البيانات وتحليلها؛ (4) عمليات وضوابط مخصصة للمراجعة؛ (5) التدقيق الداخلي؛ (6) الرقابة من جانب الإدارة العليا ومجلس الإدارة؛ (7) لجان التدقيق أو المخاطر؛ و (8) عمليات أخرى. (7) منذ متى يجري تطبيق أنشطة وإجراءات إعداد التقارير المذكورة في البنود من (1) إلى (4)؟ (8) إلى أي مدى قامت الجهات بتطوير برامج لبناء القدرات الداخلية؟ (9) ما هي أنشطة بناء القدرات (مثل برامج التدريب أو المساعدة الفنية) التي تم تنفيذها بالفعل لتعزيز جاهزية الجهات المعنية بإعداد تقارير الاستدامة؟ ما هي احتياجات بناء القدرات المتبقية؟ (10) إلى أي مدى تختلف الإجابات على النقاط (1) إلى (9) باختلاف البُعد أو الفئة فيما يتعلق بالاستدامة (انظر الملحق ب)؟ (11) إلى أي مدى تختلف الإجابات على النقاط (1) إلى (9) بناءً على الجوانب الرئيسية لخصائص الكيانات - على سبيل المثال، بحسب: (1) حجم الكيان؛ (2) القطاع؛ أو (3) النطاق الجغرافي للعمليات؟	(ب) تقييم مستوى نضج الكيانات في مجال إعداد تقارير الاستدامة. ملاحظة: ينبغي للشركات التي دأبت على إعداد تقارير تتضمن معلومات متعلقة بالاستدامة، سواء كان ذلك طوعاً أو امتثالاً لمتطلبات إلزامية، أن تكون قادرة على الاستفادة من منصات الإفصاح والعمليات وترتيبات الحوكمة القائمة لديها لجمع المعلومات ذات الصلة بالاستدامة - والإبلاغ عنها عند تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2 (انظر تحليل الآثار). ومع ذلك، إذا كانت التقارير السابقة المتعلقة بالمعلومات المالية المتعلقة بالاستدامة لا تركز على احتياجات المستثمرين، فمن المرجح أن تظل هناك حاجة لإجراء تعديلات. ملاحظة: عند تقييم تكاليف وعوائد تطبيق معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB)، حددت المؤسسة عدة مجالات قد تحتاج فيها الكيانات - ولا سيما تلك التي لم تكن تُعد تقارير استدامة من قبل، أو التي لم تكن تُعد تقارير تركز على احتياجات المستثمرين - إلى استثمارات أولية لبناء القدرات التشغيلية اللازمة لإعداد تقارير الاستدامة. وتشمل هذه المجالات ما يلي: • العثور على موظفين أو استشاريين مؤهلين؛ • تثقيف الموظفين وتدريبهم؛ • إنشاء عمليات وأنظمة جديدة لجمع المعلومات؛ • تصميم وتنفيذ ضوابط داخلية جديدة؛ • دمج إعداد تقارير الاستدامة ضمن الضوابط الداخلية؛ و • دمج العمليات الجديدة لجمع البيانات المتعلقة بالاستدامة مع العمليات الحالية لجمع البيانات الخاصة بالتقارير المالية المُعدّة لأغراض العامة.

نهج التقييم

لدعم هذا التقييم، قد تجد الدولة أنه من المفيد استطلاع آراء الجهات المعنية حول خبراتها في تحديد وتقييم وإدارة المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة، ومستوى نضجها في إعداد تقارير الاستدامة، بما في ذلك الامتثال لمعايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) (انظر أيضًا مجال التقييم "هـ" - الإلمام بمتطلبات الإفصاح وممارسات إعداد التقارير). ستوفر هذه الردود للسلطة المختصة فهمًا أساسيًا قويًا لتصورات الجهات المُعدة للتقارير حول قدراتها وخبراتها ومستوى نضجها - سواء فيما يتعلق بالتعامل مع المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة أو فيما يتعلق بإعداد التقارير الخاصة بها.

اعتمادًا على المبررات التي تستند إليها الدولة عند اعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو استخدامها بشكل آخر، قد تختار بعض السلطات توسيع نطاق استطلاع الرأي ليشمل كيانات تتجاوز فئة الكيانات الخاضعة للمساءلة العامة. قد يكون الجدول السابق الذي يتضمن المسائل الواجب مراعاتها والأسئلة المقترحة مفيدًا عند إعداد استطلاع الرأي.

نتائج التقييم المحتملة

القرارات المحتملة

قد تتفاوت مستويات الاستعداد بين الدول بشكل كبير، مما قد يؤثر على القرارات المتعلقة ببعض الأمور مثل التوقيت، وأساس الامتثال، ونطاق تطبيق متطلبات الإفصاح المالي المتعلق بالاستدامة. إذا كانت بعض الجهات المُعدة للتقارير تمتلك بالفعل المهارات والقدرات المتخصصة اللازمة، أو كانت أكثر خبرة في إعداد تقارير الاستدامة، فقد يكون من الممكن فرض إلزامية إعداد التقارير على تلك الجهات في وقت أقرب.

الإجراءات المحتملة

اعتمادًا على نتائج هذا التقييم، يمكن أن تشمل إجراءات المتابعة ما يلي:

- دعم الجهات المُعدة للتقارير في تحديد المعلومات الجوهرية والإفصاح عنها وذلك لضمان أن تكون الكيانات التي تمتلك بعض الخبرة في إعداد تقارير الاستدامة (بما في ذلك الكيانات التي تستخدم معايير أو أطر عمل مصممة لتلبية احتياجات مجموعة أوسع من أصحاب المصلحة) مستعدة تمامًا لتقييم المعلومات المتعلقة بالمخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة والإفصاح عنها، والتي يُتوقع بشكل معقول أن تؤثر على الآفاق المستقبلية للكيان؛
- توفير دعم موجه للكيانات المُعدة للتقارير التي تمتلك خبرة أقل، مع التركيز على المهارات والقدرات والعمليات الجوهرية اللازمة لتحديد المخاطر والفرص المرتبطة بالاستدامة، ولإعداد إفصاحات مالية عالية الجودة تتعلق بالاستدامة بشكل خاص؛ و
- بناء شراكات استراتيجية -أو الاستفادة من شراكات قائمة، والتي يمكن أن تنطوي على التعاون مع شركاء التنمية لتقديم الدعم المستهدف (انظر مجال التقييم "و" - نظام الدعم).

مجال التقييم متطلبات الإفصاح الإلكتروني للإلمام وممارسات الإبلاغ

تركيز التقييم

تم تصميم مجال التقييم هذا لمساعدة الدول على تكوين صورة أشمل عن وضع تقارير الاستدامة فيها، وصولاً إلى مستوى متطلبات الإفصاح الفردية وبنودها. يفحص مجال التقييم هذا:

- مدى إلمام الكيانات بمعايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو غيرها من الأطر ذات الصلة بإعداد التقارير الخاصة بالاستدامة. وتشمل هذه المعايير والأطر ما يلي:
 - معايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية؛
 - توصيات TCFD ؛
 - الأطر التي وضعتها هيئات إعداد التقارير الخاصة بالاستدامة والمدمجة في المؤسسة المشار إليها كمصادر إرشادية في معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB)، أي تلك الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة للاستدامة (SASB) والمجلس الدولي للتقارير المتكاملة (IIRC) ومجلس معايير الإفصاح عن المناخ (CDSB)؛
 - واستطلاعات الرأي الخاصة بمشروع الإفصاح عن الكربون (CDP)؛ و
 - المصادر الإرشادية الأخرى لإعداد تقارير الاستدامة من جهات خارجية، على سبيل المثال، معايير المبادرة العالمية للتقارير (GRI) والمعايير الأوروبية لإعداد تقارير الاستدامة (ESRS)؛ أو
- ممارسات الكيانات الحالية في إعداد تقارير الاستدامة والإفصاح عن المعلومات وفقاً لما تقتضيه معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB).

تم إعداد مجال التقييم هذا لاستكمال تقييم مدى استعداد الجهات المعدة للتقارير فيما يتعلق بممارسات تقارير الاستدامة بشكل عام، والموضح في مجال التقييم (د) - النضج والمهارات والقدرات المتخصصة. قد تمتلك الكيانات التي تكون على دراية بأطر عمل أخرى ذات صلة عمليات وقدرات بيانات يمكن أن تشكل أساساً للإفصاح عن المعلومات الجوهرية المالية المتعلقة بالمخاطر والفرص المرتبطة بالاستدامة⁸. وسيوفر التحليل الشامل في هذا المجال للدولة الحصول على رؤية أكثر تفصيلاً وموضوعية بشأن الجهد والاستثمار الإضافيين اللذين لهما دور مهم في الإفصاحات المالية عالية الجودة المتعلقة بالاستدامة، وذلك وفقاً لمعايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB).

8 نظراً للنطاق الأوسع لهذه الأطر، يتعين على الكيانات أيضاً ضمان امتلاكها للفهم والقدرات اللازمة لتحديد المعلومات الجوهرية المتعلقة بالمخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة - التي يُتوقع بشكل معقول أن تؤثر على آفاقها المستقبلية - والإفصاح عنها وذلك بهدف توجيه قرارات المستثمرين، وبما يتوافق مع معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB).

المسائل التي يتعين النظر فيها	أسئلة مقترحة
(أ) تقييم مدى إلمام الكيانات بمعايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو غيرها من الأطر ذات الصلة بإعداد التقارير الخاصة بالاستدامة. ملاحظة: ينص تحليل الآثار إلى أنه من المرجح أن يتم تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1 والمعيار المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2 في البداية من قبل الكيانات التي تفصح طوعاً بالفعل عن معلومات متعلقة بالاستدامة أو التي تمثل متطلبات إبلاغ إلزامية أخرى. ويضيف تحليل الآثار أن الكيانات التي تطبق معايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) قد تكون أيضاً في وضع جيد لتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1 والمعيار المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2 نظراً لكون هذه الكيانات قد دعمت في السابق نظاماً لإعداد التقارير قابل للمقارنة عالمياً ويركز على المستثمرين. إذا كانت الكيانات تطبق بالفعل معايير المحاسبة الدولية لإعداد تقارير المالية (IFRS) لأغراض إعداد التقارير المالية، فستكون على دراية بالأسس المفاهيمية الرئيسية لمعايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB). على سبيل المثال، يستخدم المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1 التعريفات والمتطلبات التي تتوافق مع الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية، ومعيار المحاسبة الدولي رقم 1 عرض القوائم المالية ومعيار المحاسبة الدولي رقم 8 السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات والأخطاء المحاسبية. ستكون هذه الكيانات أيضاً على دراية بعملية وضع المعايير الخاصة بالمؤسسة وهيكلها الحوكمي وأنشطتها، وربما تكون قد بدأت بالفعل في التعرف على معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB). ملاحظة: قد تكون خبرة الكيانات في استخدام معايير استدامة أخرى مفيدة أيضاً. ينص دليل الاختصاص القضائي على أنه في حال قيام إحدى الدول بفرض متطلبات تنظيمية أو تحديد توجيهات بناءً على توصيات فريق العمل المعني بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ (TCFD)، أو معايير مجلس معايير المحاسبة للاستدامة (SASB)، أو إطار إعداد التقارير المتكاملة، وكانت أطر ومعايير إعداد التقارير هذه مستخدمة على نطاق واسع من قبل الكيانات التي ستخضع لتنظيم إعداد التقارير الخاصة بالاستدامة، فقد يكون التحول إلى معايير مجلس المعايير الدولية للاستدامة (ISSB) أسهل وذلك لأن العناصر المهمة من أطر ومعايير إعداد التقارير هذه مدمجة في معايير مجلس المعايير الدولية للاستدامة (ISSB). ويضيف الدليل أن الانتقال إلى معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) قد يتسم بالسهولة في الدول التي تُستخدم فيها معايير المبادرة العالمية للتقارير (GRI) على نطاق واسع (الفقرات 43-44). ملاحظة: خلص تقرير المؤسسة الصادر في 2024 تحت عنوان <u>التقدم المحرز في الإفصاحات المؤسسية المتعلقة بالمناخ</u> (التقرير المرحلي لعام 2024) إلى أن 82% من الشركات قامت بالإفصاح عن معلومات تتماشى مع واحد على الأقل من الإفصاحات الـ 11 التي أوصى بها فريق العمل المعني بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ (TCFD)، بينما أفصحت 44% من الشركات عن معلومات تتماشى مع خمسة على الأقل من تلك الإفصاحات الموصى بها وذلك خلال السنة المالية 2023. قد تكون بعض الكيانات على دراية أيضاً بأطر الإبلاغ الطوعية المتعلقة بالاستدامة التي تم دمجها في المؤسسة، والتي يُشار إليها	(1) إلى أي مدى تكون الكيانات على دراية بمعايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB)؟ (2) إلى أي مدى تُعدّ الجهات تقاريرها بما يتماشى مع أطر إعداد التقارير الأخرى المتعلقة بالاستدامة، مثل: (1) توصيات TCFD ؛ (2) معايير مجلس معايير المحاسبة للاستدامة (SASB)؛⁹ (3) إطار الاستجابة للحوادث ؛ (4) معايير CDSB ؛ (5) استطلاعات الرأي الخاصة بمشروع الإفصاح عن الكربون (CDP)؛ (6) معايير GRI ؛ (7) المعايير الأوروبية لإعداد تقارير الاستدامة (ESRS)؛ أو (8) الآخرين ؟ (3) هل تم إعداد ممارسات الإبلاغ استجابة لما يلي: (1) متطلبات الإفصاح المحلية؛ (2) متطلبات ذات أثر عابر للحدود؛ أو (3) الإبلاغ الطوعي؟ (4) إلى أي مدى تختلف الإجابات على النقاط (1) إلى (3) بناءً على الجوانب الرئيسية لخصائص الكيانات - على سبيل المثال، بحسب: (1) حجم الكيان ؛ (2) القطاع ؛ أو (3) النطاق الجغرافي للعمليات ؟

	كمصادر للتوجيه في معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) (انظر الفقرتين 55 و 58 من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1). ملاحظة: أشار التقرير المرحلي لعام 2024 أيضًا إلى أنه خلال الفترة ما بين أكتوبر 2023 ومارس 2024، استشهدت أكثر من 1000 شركة بمعايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) في تقاريرها. في أفريقيا وآسيا وأوقيانوسيا، ذكر ما يقرب من نصف الشركات البالغ عددها 554 شركة التي استشهدت بمعايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) مدى توافقها الحالي أو المستقبلي في إعداد التقارير مع متطلبات الإفصاح المتعلقة بالاستدامة الواردة في هذه المعايير.
تابع ...	

9 توفر المؤسسة تحديثات شهرية حول الكيانات التي تُعد تقاريرها وفقًا لمعايير مجلس معايير المحاسبة للاستدامة (SASB)، وهي معلومات يمكن للدول الاستفادة منها لدعم تقييمها لممارسات إعداد التقارير الحالية.

أسئلة مقترحة	المسائل التي يتعين النظر فيها
(1) إلى أي مدى تفصح الكيانات عن معلومات تتعلق بجميع المخاطر والفرص المرتبطة بالمناخ، أو المخاطر والفرص الأوسع نطاقاً المتعلقة بالاستدامة، وذلك وفقاً لمتطلبات الإفصاح الواردة في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2 (انظر الملحق أ)؟ (2) إلى أي مدى تؤكد الكيانات التزامها بمعايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو بالمتطلبات المتعلقة بالمناخ الواردة في هذه المعايير. (3) إلى أي مدى أشارت الكيانات إلى معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) بشكل مباشر في إفصاحاتها المالية المتعلقة بالاستدامة سواء من خلال تطبيق معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو الإشارة إلى نية تطبيقها مستقبلاً؟ (4) إلى أي مدى تختلف الإجابات على النقاط (1) إلى (3) باختلاف البعد أو الفئة فيما يتعلق بالاستدامة (انظر الملحق ب)؟ (5) إلى أي مدى تختلف الإجابات عن النقاط (1) إلى (3) باختلاف الجوانب الرئيسية لملف تعريف الكيانات—على سبيل المثال، حسب: (1) حجم الكيان ؛ (2) القطاع ؛ أو (3) النطاق الجغرافي للعمليات ؟	(ب) تقييم ممارسات الكيانات الحالية في مجال إعداد تقارير الاستدامة ومدى إفصاحها عن المعلومات التي تتطلبها معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB). ملاحظة: انظر الملحق (أ) للاطلاع على ملخص لأحد الأمثلة على الإفصاحات العامة الواردة في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1 والمعيار المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2 والملحق (ب) للتعرف على فئات القضايا العامة الخاصة بمعايير مجلس معايير المحاسبة للاستدامة (SASB).

نهج التقييم

لدعم هذا التقييم، قد تجد الدولة أنه من المفيد:

- إجراء استطلاع رأي لمعدي التقارير وذلك بغرض فهم مدى إلمامها وممارستها في إعداد التقارير، وذلك بالتزامن مع أي استبيان يُجرى فيما يتعلق بمجال التقييم (د) - أي النضج والمهارات والقدرات المتخصصة.
- إجراء تحليل مكتبي مفصل لمحتوى الإفصاحات العامة الصادرة عن (عينة ممثلة من) الجهات المعنية في الدول. قد يساعد هذا التحليل الدولة على تكوين فهم لمدى قيام الجهات بالفعل بالإفصاح عن المعلومات التي تتطلبها معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB).

نتائج التقييم المحتملة

القرارات المحتملة

قد تكون الرؤى المستمدة من هذا التقييم مفيدة بشكل خاص في دعم اتخاذ القرارات المتعلقة ببعض الأمور مثل نطاق المتطلبات ومراحل تطبيقها (لمجموعات مختلفة من جهات إعداد التقارير)، وتوقيت متطلبات الإفصاح وتمديد الإعفاءات الخاصة بالتحول. إذا كانت هناك مجموعات معينة من الجهات المُعدة للتقارير أكثر إلمامًا بمعايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أو غيرها من مصادر التوجيه الخاصة بتقارير الاستدامة، فقد يكون من الممكن البدء في تطبيق متطلبات الإفصاح الإلزامية في وقت أقرب.

الإجراءات المحتملة

اعتمادًا على نتائج هذا التقييم، يمكن أن تشمل إجراءات المتابعة ما يلي:

- تقديم برامج بناء قدرات مُوجَّهة لجهات إعداد التقارير، مع التركيز على الإفصاحات الأكثر تعقيدًا التي يفتقرون إلى الإلمام بها والخبرة الكافية في التعامل معها. قد يتم توجيه بناء القدرات هذا إلى مجموعات الجهات المُبلَّغة التي تم تحديدها على أنها أقل إلمامًا بمعايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) وأقل خبرة في الإفصاح عن المعلومات المالية المتعلقة بالاستدامة والمطلوبة بموجب هذه المعايير.
- تطوير أو وضع إرشادات وأدوات وموارد، لا سيما فيما يتعلق بالإفصاحات المالية الأكثر تعقيدًا والمتعلقة بالاستدامة. قد تتضمن هذه الإرشادات والأدوات والموارد، على سبيل المثال، محتوى مركز المعرفة الخاص بالاستدامة في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.
- بناء شراكات استراتيجية مع مُقدِّمي أنظمة الدعم أو الاستفادة منها لتسريع بناء القدرات. قد تشمل هذه الشراكات، على سبيل المثال، العمل مع شركاء التنمية لتقديم برامج بناء قدرات مُوجَّهة، أو العمل مع شركاء الخدمات المهنية والتقنية المناسبين لمساعدة معدي التقارير في مجالات المتطلبات الرئيسية التي تم تحديدها على أنها بحاجة إلى أكبر قدر من الدعم (انظر مجال التقييم "و" - نظام الدعم).

جاهزية نظام الدعم

يمكن تحديد الفجوات من خلال تقييم مدى استعداد معدي التقارير والمنظومة على حد سواء. وفي هذه الحالة، سيتعين على الدولة النظر في كيفية حشد نظام الدعم الذي يضم شركاء التنمية وهيئات المحاسبة ومجموعات أخرى لمساعدة الجهات المُعدّة للتقارير والجهات التنظيمية والمنظومة الأوسع نطاقاً على بناء القدرات اللازمة لإتاحة إفصاحات مالية عالية الجودة تتعلق بالاستدامة. ويُعد هذا الجانب محور التركيز في مجال استعداد منظومة الدعم ضمن نطاق التقييم "و" - نظام الدعم (انظر الشكل 5). ويتضمن هذا القسم تفصيلاً لنطاق التقييم هذا.

الشكل 5 - مجال تقييم مدى استعداد نظام الدعم



مجال التقييم و - نظام الدعم

تركيز التقييم

تم تصميم مجال التقييم هذا لمساعدة الدولة على تحديد مدى توفر الدعم الحالي والمتوقع لها -سواء من شركاء التنمية أو هيئات المحاسبة أو غيرهم- بهدف بناء القدرات وإنشاء منظومة لإعداد تقارير الاستدامة تتسم بالفاعلية. يساعد مجال التقييم هذا الدول على النظر في مدى توفر الموارد والدعم اللازمين لكل من: الجهات التنظيمية المعنية، وشركات الخدمات المهنية، ومقدمي خدمات البيانات والتحليلات، وكذلك الجهات التي تتولى إعداد التقارير نفسها.

يجب أن تنظر الدولة في:

- **الجهات التنظيمية**، ويتضمن هذا الأمر التحقق مما إذا كانت هذه الجهات تمتلك المعرفة والأدوات وآليات الدعم اللازمة لتصميم متطلبات الإفصاح المالي المتعلق بالاستدامة، والإشراف عليها، وإنفاذها بفعالية وكفاءة. ينصب التركيز في هذا الجانب على إذا ما كانت الدولة تستفيد بالفعل من هذا الدعم لسد الفجوات التي تم تحديدها في مجال التقييم —الهيكل التنظيمي والأسس المؤسسية، أو ما إذا كانت في وضع ملائم للقيام بذلك استناداً إلى الترتيبات أو الشراكات أو مصادر التمويل القائمة.
- **الخدمات المهنية**، ويتضمن هذا الأمر مدى قدرة مقدمي خدمات التأكيد والاستشاريين والمستشارين القانونيين على الوصول إلى المعرفة والتدريب والدعم المؤسسي اللازم لمساعدة الكيانات على تقديم إفصاحات مالية عالية الجودة تتعلق بالاستدامة وذلك على نحو فعال. ينصب التركيز في هذا الجانب على ما إذا كانت الدولة تستفيد بشكل فعلي من هذا الدعم لسد فجوات القدرات التي تم تحديدها في مجال التقييم "ب" —الأخصائيون والخدمات المهنية المعنيون بإعداد التقارير، أو إذا ما كانت في وضع جيد للقيام بذلك من خلال البرامج أو أنظمة الاعتماد أو الشراكات.
- **أنظمة البنية التحتية للمعلومات والبيانات**، بما في ذلك مدى قدرة الدولة - بما في ذلك الجهات التي تعد التقارير والجهات التنظيمية وشركات الخدمات المهنية - على الوصول إلى المعرفة والأدوات والدعم المؤسسي اللازم لتطوير بنية تحتية تتسم بمستوى عالٍ من الجودة للمعلومات الخاصة بالإفصاحات المُعدّة وفقاً لمعايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) والحفاظ على هذه البنية التحتية. ينصب التركيز في هذا الجانب على إذا ما كانت الدولة تستفيد بالفعل من هذا الدعم لسد الفجوات التي تم تحديدها في مجال التقييم "ج" - البنية التحتية للمعلومات والبيانات (على سبيل المثال: توفر البيانات، والقدرات التحليلية، ومنصات إعداد التقارير الرقمية)، أو إذا ما كانت في وضع جيد للقيام بذلك من خلال البرامج أو الشراكات أو آليات التمويل.
- **الجهات التي تعد التقارير**، بما في ذلك مدى إمكانية حصول هذه الكيانات على التوجيه الفني والتدريب والخدمات المهنية اللازمة لإعداد إفصاحات مالية عالية الجودة تتعلق بالاستدامة. ينصب التركيز في هذا الجانب على ما إذا ما كان بإمكان الدولة الاستفادة من الدعم متاح لسد الفجوات التي تم تحديدها في مجال التقييم "د" - النضج والمهارات والقدرات المتخصصة" والمجال "هـ" - الإلمام بمتطلبات الإفصاح وممارسات إعداد التقارير، أو إذا ما كانت في وضع جيد للقيام بذلك استناداً إلى قدراتها وبرامجها وشراكاتها.

التقييم - الاعتبارات والأسئلة

المسائل التي يتعين النظر فيها	أسئلة مقترحة
(أ) تقييم مدى توفر الدعم للجهات التنظيمية في الدول. ملاحظة: إذا حددت الدول وجود فجوات في مجال التقييم (أ) - الهيكل التنظيمي والأسس المؤسسية - فقد تجد من المفيد تقييم مدى استفادتها من المعرفة والأدوات واليات الدعم المتاحة لسد هذه الفجوات، أو مدى جاهزيتها للقيام بذلك من خلال ترتيبات أو شراكات أو مصادر تمويل.	(1) ما الخدمات الاستشارية والتوجيهات الفنية ومبادرات بناء القدرات - مثل المشاركة في أنشطة المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) والبرامج متعددة الأطراف - المتاحة للجهة التنظيمية المعنية (أو فريق العمل المشترك- بين الوكالات) لتعزيز قدرات الرقابة والإنفاذ؟ (2) إلى أي مدى تستفيد الدولة من البرامج وترتيبات التمويل والشراكات والاندماج في شبكات التعلم المتبادل العالمية أو الإقليمية (على سبيل المثال، لجنة الأسواق النامية والناشئة التابعة للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية "IOSCO") لتوفير دعم فعال للجهات التنظيمية؟ (3) ما العوائق - مثل محدودية الميزانيات، أو عدم كفاية الموارد البشرية، أو محدودية الوصول إلى البرامج متعددة الأطراف - التي تحول دون حصول الجهات التنظيمية على الدعم؟ ما الفرص المتاحة لتحسين أو توسيع الآليات المتاحة؟
(ب) تقييم مدى توفر الدعم للخدمات المهنية في الولاية القضائية. ملاحظة: إذا حددت الدولة وجود فجوات في مجال التقييم "ب" - المتعلق بالمهنيين وخدماتهم في مجال إعداد التقارير - فقد تنتظر في مدى توفر المعرفة والتدريب والدعم المؤسسي لدى مقدمي خدمات التحقق والاستشاريين والمستشارين القانونيين، بما يمكنهم من مساعدة الجهات المُعدّة للتقارير بفعالية، أو مدى جاهزيتهم للقيام بذلك من خلال البرامج أو أنظمة الاعتماد أو الشراكات.	(1) ما هي التوجيهات وبرامج التدريب ودعم بناء القدرات - بما في ذلك الموارد المقدمة من الهيئات الدولية وشركاء التنمية - المتاحة للمحاسبين ومقدمي خدمات التحقق وغيرهم من مقدمي الخدمات المهنية لسد فجوات القدرات في مجالي إعداد تقارير الاستدامة وخدمات التحقق؟ (2) ما مدى فعالية الاستفادة من الشراكات مع المؤسسات المهنية والمبادرات الإقليمية وبرامج التنمية في تعزيز القدرات المتعلقة بإعداد التقارير وخدمات التحقق؟ (3) ما المعوقات - مثل الفجوات التعليمية، أو محدودية الوصول إلى التوجيهات، أو عدم كفاية برامج التطوير المهني - التي تحد من قدرة مقدمي الخدمات المهنية على الحصول على الدعم؟ ما الفرص المتاحة لتعزيز هذه الموارد أو توسيع نطاقها؟
تابع ...	

أسئلة مقترحة	المسائل التي يتعين النظر فيها
(1) ما هو دعم بناء القدرات المتاح لإنشاء وتطوير بنية تحتية للمعلومات تتسم بجودة عالية - بما في ذلك قدرات الجهات المعنية والجهات التنظيمية ومقدمي الخدمات المهنية - لغرض جمع وتحليل وإعداد تقارير حول البيانات والمعلومات الأخرى المتعلقة بالإفصاحات المالية المرتبطة بالاستدامة؟ (2) إلى أي مدى يتم الاستفادة من البرامج والشراكات وترتيبات التمويل والروابط مع مقدمي خدمات البيانات أو الخدمات التحليلية العالمية لتعزيز البنية التحتية للمعلومات في الدول المختلفة؟ (3) ما العوائق - مثل محدودية الموارد أو نقص الموظفين أو صعوبة الحصول على الدعم الفني - التي تؤثر على تطوير البنية التحتية للمعلومات؟ ما الفرص المتاحة لتوسيع أو تحسين جهود بناء القدرات طويلة الأجل للبنية التحتية للمعلومات في الدول؟	(ج) تقييم مدى توفر الدعم للدولة فيما يتعلق ببنية المعلومات والبيانات التحتية. ملاحظة: إذا حددت الدول وجود فجوات في مجال التقييم "ج" - البنية التحتية للمعلومات والبيانات (على سبيل المثال: توفر البيانات، والقدرات التحليلية، ومنصات إعداد التقارير الرقمية)، فقد ترغب في النظر في مدى استفادتها - أو مدى جاهزيتها للاستفادة - من الدعم المقدم عبر المبادرات الدولية أو الإقليمية، والشركاء الفنيين، والمنظمات غير الحكومية، وبرامج التطوير المهني، أو من خلال البرامج والشراكات وآليات التمويل.
(1) هل تتوفر لدى الجهات المُعدّة للتقارير إمكانية الوصول إلى توجيهاً أو برامج تدريبية أو دعم استشاري يركز على دور مجلس الإدارة والإدارة العليا في الإشراف على المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة بشكل محدد؟ (2) هل توفر الجهات الفاعلة في نظام الدعم (مثل الهيئات المهنية، أو شركاء التنمية، أو البورصات) الموارد التي تساعد الجهات المُعدّة للتقارير على دمج الإفصاحات المالية المتعلقة بالاستدامة ضمن أنشطة حوكمة الشركات وإدارة المخاطر القائمة؟ (3) ما هي برامج التدريب والتوجيه الفني ودعم بناء القدرات المتاحة للكيانات لسد الفجوات المتعلقة بالمهارات، والإلمام بالمتطلبات، والقدرات المتخصصة التي تم تحديدها في التقييمات السابقة؟ (4) إلى أي مدى تستفيد الدولة من البرامج والشراكات وترتيبات المنظومة المحيطة لتوفير دعم فعال للكيانات؟ (5) ما العوائق - مثل القيود التنظيمية أو الفنية أو المتعلقة بالموارد - التي تحد من قدرة الكيانات على الحصول على الدعم؟ ما الفرص المتاحة لإنشاء نطاق البرامج أو الشراكات أو الموارد أو توسيعه لتعزيز مدى الاستعداد؟	(د) تقييم مدى توفر الدعم للجهات المُعدّة للتقارير في الدول. ملاحظة: إذا حددت الولايات القضائية وجود فجوات في مجال التقييم "د" - النضج والمهارات والقدرات المتخصصة، ومجال التقييم "هـ" - الإلمام بمتطلبات الإفصاح وممارسات إعداد التقارير، فقد يكون من المفيد تقييم مدى توفر ترتيبات دعم لسد هذه الفجوات، أو مدى جاهزيتها للقيام بذلك من خلال الاستفادة من القدرات والبرامج والشراكات المتاحة ضمن نظام الدعم.

نهج التقييم

لدعم هذا التقييم، قد تجد الدولة أن اعتماد نهج يركز على إعداد خريطة شاملة لمشهد إعداد تقارير الاستدامة أمرًا مفيدًا. وقد يتضمن ذلك جمع الرؤى والمعلومات من خلال التواصل مع الجهات المُعدة للتقارير، والسلطات المختصة، وشركات الخدمات المهنية، ومزودي خدمات البيانات والتحليلات. وتُشكل هذه العملية أساسًا لتقييم مدى الاستعداد للاستفادة من أنظمة الدعم المتاحة. تساعد المعلومات المستمدة من استطلاعات الرأي هذه بالإضافة إلى عمليات التواصل والسلطات المعنية على تحديد مدى دراية الجهات المعنية بمبادرات الدعم والفرص المتاحة وإمكانية الاستفادة من موارد الشركاء.

يعمل نظام الدعم الفعال على الربط بين الجهات المُعدة للتقارير والمنظومة المحلية وبين شبكة متنوعة من الشركاء —مثل المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO)، وبنوك التنمية متعددة الأطراف، ووكالات التنمية، وهيئات المحاسبة، وغيرهم من الشركاء الفنيين— القادرين على تقديم المساعدة المالية والفنية، وبناء القدرات، وتوفير فرص للتعليم وتبادل الخبرات بين النظراء. يمكن أن يساعد إعداد خريطة لمشهد إعداد تقارير الاستدامة الدول في:

- موازنة الاحتياجات المحلية مع الموارد المحتملة؛
- تحديد العلاقات التي يمكن الاستفادة منها بسهولة؛ و
- التعرف على العوائق التي تحول دون الوصول إلى موارد أو شراكات جديدة.

من خلال الربط بين إعداد خرائط الجهات المُعدة للتقارير والمنظومة المحيطة بها وبين إمكانية الوصول إلى الموارد الفنية والتدريبية والاستشارية، يدعم هذا النهج عمليات تقييم استعداد الجهات المعنية والفاعلة في المنظومة، كما يساهم في توجيه إعداد خطة عمل أوسع نطاقًا تضمن تطبيق المتطلبات بجودة عالية ووفقًا لمعايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB).

نتائج التقييم المحتملة

القرارات المحتملة

قد تكون الرؤى المستخلصة من هذا التقييم مفيدة للغاية في تحديد مدى الاستفادة الحالية من شركاء التنمية وغيرهم من شركاء نظام الدعم —سواء في الجوانب المالية أو الفنية أو الاستشارية— أو إمكانية حشد دعم لتعزيز منظومة إعداد تقارير الاستدامة. وفي حال توفر سبل وصول قوية ومنسقة بشكل جيد، قد تتمكن السلطات المعنية من تسريع وتيرة اعتماد وتطبيق معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB)، وموازنة خطط العمل مع المبادرات متعددة الأطراف، وتبني التمويل اللازم لتغطية تكاليف الترجمة أو التدريب أو البنية التحتية. إذا كان التعامل مع نظام الدعم أكثر محدودية - سواء كان ذلك بسبب وجود فجوات في الخبرة أو التمويل أو فرص التعلم المتبادل - فقد تقرر إحدى الدول التنفيذ التدريجي لمتطلبات الإبلاغ عن الاستدامة، مع التركيز أولاً على الفجوات في القدرات ذات الأولوية وتقديم الدعم على مراحل وفقًا لذلك.

الإجراءات المحتملة

اعتمادًا على نتائج هذا التقييم، يمكن أن تشمل إجراءات المتابعة ما يلي:

- إنشاء شراكات جديدة—من خلال التعاون المنظم مع شركاء التنمية وهيئات المحاسبة وغيرها لحشد الدعم المنسق وموازنة المساعدة مع اعتماد الدولة لمعايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) بشكل تدريجي؛
- الحد من العوائق التي تحول دون الدعم—من خلال تحديد العقبات والحد منها (مثل نقص التمويل أو الخبرة أو الوصول إلى شبكات التعلم المتبادل) التي تعيق الاستخدام الفعال لبرامج الدعم وضمان إمكانية وصول الكيانات والهيئات التنظيمية بالإضافة إلى مقدمي الخدمات المهنية ومطوري البنية التحتية للمعلومات للدعم اللازم؛ و
- بناء برامج القدرات المستدامة - من خلال تطوير مبادرات بناء القدرات المستهدفة وتنفيذها (مثل التدريب والتوجيه الفني والخدمات الاستشارية) التي تستخدم منصات الجهات الفاعلة أو المراكز الإقليمية لتعزيز القدرات بغرض تسريع اعتمادها وضمان استرشاد رؤى التنفيذ المحلية بالدعم ووضع المعايير.

الملحق أ - نموذج للإفصاحات العامة المطلوبة بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2 التي يمكن أن تشير إلى استعداد جهة إعداد التقارير

لبناء قاعدة أدلة موضوعية تصف مدى استعداد مُعدي التقارير على مستوى عناصر الإفصاح الفردية، يوصي مجال التقييم "هـ" بالإلمام بمتطلبات الإفصاح وممارسات إعداد التقارير بأن تقوم الدول بإجراء تحليل مكثبي لمدى إفصاح الكيانات بالفعل عن المعلومات المطلوبة بموجب معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB). لدعم هذا التحليل، قد تقوم الدولة بتقييم مدى إفصاح الجهات المُعدة للتقارير عن معلومات تتعلق بمجالات المحتوى الأربعة الرئيسية الواردة في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1 (المتطلبات العامة للإفصاح عن المعلومات المالية المتعلقة بالاستدامة) بالإضافة إلى المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1 (الإفصاحات المتعلقة بالمناخ) —وهي: الحوكمة، والاستراتيجية، وإدارة المخاطر، والمقاييس والأهداف.

ملاحظة: لا يتضمن هذا الملحق قائمة شاملة بجميع المتطلبات الواردة في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2، كما لا ينبغي استخدامه كقائمة مرجعية لتحديد مدى الامتثال لمعايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB). توفر القائمة نموذج من الإفصاحات المستمدة من المحتوى الأساسي في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2 والتي يمكن أن تكون مفيدة في الإشارة إلى استعداد الكيانات على المستوى العام. كما أن التحليل الأكثر شمولاً سيأخذ في الاعتبار الأحكام المحددة لمعايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) المرتبطة بتلك الإفصاحات.

الحوكمة

- الهيئة (أو الهيئات) الحاكمة أو الفرد (أو الأفراد) المسؤول عن الإشراف على المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة أو المتعلقة بالمناخ (انظر الفقرة 27(أ) من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1 والفقرة 6(أ) من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2).
- دور الإدارة في عمليات الحوكمة والضوابط والإجراءات المستخدمة لرصد المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة أو المتعلقة بالمناخ وإدارتها والإشراف عليها (انظر الفقرة 27(ب) من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1 والفقرة 6(ب) من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2).

الاستراتيجية

- المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة أو المتعلقة بالمناخ التي يمكن توقع تأثيرها بشكل معقول على الآفاق المستقبلية للكيان (انظر الفقرة 30(أ) من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1 والفقرة 9(أ) من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2).
- الآثار الحالية والمتوقعة للمخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة أو المتعلقة بالمناخ على نموذج أعمال الكيان بالإضافة إلى سلسلة القيمة الخاصة به (انظر الفقرة 32 من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1 والفقرة 13 من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2).
- آثار المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة أو المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ على استراتيجية الكيان وعملية اتخاذ القرار فيه (انظر الفقرة 33 من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1 والفقرة 14 من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2).
- آثار المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة أو المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ على المركز المالي للكيان وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للفترة المشمولة بالتقرير (انظر الفقرة 34 (أ) من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1 والفقرة 15 (أ) من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2).
- آثار المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة أو المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ على المركز المالي للكيان وأدائه المالي وتدفقاته النقدية على المدى القصير والمتوسط الطويل على حدٍ سواء، مع مراعاة كيفية إدراج هذه المخاطر والفرص في التخطيط المالي للكيان (انظر الفقرة 34 (ب) من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1 والفقرة 15(ب) من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2).
- قدرة الكيان على التكيف مع حالات عدم اليقين الناشئة عن المخاطر المتعلقة بالاستدامة، أو مرونة استراتيجية الكيان ونموذج أعماله في مواجهة التغيرات والتطورات وحالات عدم اليقين المتعلقة بالمناخ، مع الأخذ في الاعتبار المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ التي حددها الكيان (انظر الفقرة 41 من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1 والفقرة 22 من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2).

إدارة المخاطر

- العمليات والسياسات ذات الصلة التي يستخدمها المرفق لتحديد المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة أو المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ وتقييمها وترتيب أولوياتها ومراقبتها (انظر الفقرة 44 (أ) - (ب) من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1 والفقرة 25 (أ) - (ب) من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2).
- مدى وكيفية دمج عمليات تحديد المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة أو المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ وتقييمها وترتيب أولوياتها ومراقبتها في عملية إدارة المخاطر الشاملة لدى الكيان وكيفية إسهامها في توجيه تلك العملية (انظر الفقرة 44 (ج) من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1 والفقرة 25 (ج) من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2).

المقاييس والأهداف

- المقاييس التي تستخدمها الجهة لقياس ورصد المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة (انظر الفقرة 46 (ب) من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1).
- إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة المطلقة للكيان، المصنفة على أنها انبعاثات غازات الدفيئة من النطاق 1 والنطاق 2 والنطاق 3 (انظر الفقرة 29 (أ) من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2).
- معلومات حول مدى تعرض الكيان لمخاطر التحول المتعلقة بالمناخ (انظر الفقرة 29 (ب) من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2).
- معلومات حول مدى تعرض الكيان للمخاطر الجوهرية المتعلقة بالمناخ (انظر الفقرة 29 (ج) من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2).
- معلومات حول مدى تعرض الكيان للفرص المتعلقة بالمناخ (انظر الفقرة 29 (د) من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2).
- تخصيص رأس المال من جانب الكيان (انظر الفقرة 29 (هـ) من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2).
- أسعار الكربون الداخلية المعتمدة لدى الكيان (انظر الفقرة 29 (و) من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2).
- العلاقة بين مكافآت المديرين التنفيذيين والاعتبارات المتعلقة بالمناخ (انظر الفقرة 29 (ز) من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2).
- المقاييس المتعلقة بقطاع معين المرتبطة بنماذج أعمال أو أنشطة محددة أو غيرها من السمات المشتركة التي تميز المشاركة في قطاع ما (انظر الفقرة 28 (ب) من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2).
- الأهداف الكمية والنوعية المتعلقة بالاستدامة أو بالمناخ التي حددها الكيان، بالإضافة إلى أي أهداف يلتزم الكيان بتحقيقها بموجب القانون أو اللوائح التنظيمية، وذلك بهدف التخفيف من المخاطر المتعلقة بالمناخ أو التكيف معها أو اغتنام الفرص المرتبطة بالمناخ (انظر الفقرة 51 من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S1 والفقرة 28 (ج) من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية S2).

الملحق ب - الأبعاد والفئات المتعلقة بالاستدامة في معايير مجلس معايير المحاسبة للاستدامة (SASB)

يشار إلى معايير مجلس معايير المحاسبة للاستدامة (SASB) كمصدر للتوجيه في معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB). ينص المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية SI (الفقرتان 55 و 58) على أنه يجب على الكيان "الرجوع إلى مواضيع الإفصاح" و "المقاييس المرتبطة بمواضيع الإفصاح" الواردة في معايير مجلس معايير المحاسبة للاستدامة والنظر في مدى انطباقها:

- تحديد المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة التي يُتوقع بشكل معقول أن تؤثر على أفاق الكيان المستقبلية؛ و
 - تحديد المعلومات ذات الصلة بعملية اتخاذ القرار لدى مستخدمي التقارير المالية المُعدّة للأغراض العامة، والتي تعبر بصدق عن خطر أو فرصة محددة تتعلق بالاستدامة (انظر الفقرات 54-59 من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية SI).
- تم تنظيم مواضيع الإفصاح في معايير مجلس معايير المحاسبة للاستدامة (SASB) وفقاً للقطاعات الصناعية، مع وجود خمسة أبعاد للاستدامة تشمل جميع القطاعات. وتتحدد هذه الأبعاد الخمسة للاستدامة بشكل أدق من خلال مجموعة فرعية من "فئات القضايا العامة" (GICs) التي يمكن تطبيقها على جميع القطاعات. ويمكن لأي دولة أن تستخدم هذه الفئات لتحديد وتمييز مستوى استعداد الجهات المُعدّة للتقارير عبر مختلف الأبعاد أو الفئات المتعلقة بالاستدامة.

الجدول ب1 - فئات الإفصاحات المالية المتعلقة بالاستدامة في معايير مجلس معايير المحاسبة للاستدامة (SASB)

الأبعاد	فئة القضايا العامة في معايير مجلس معايير المحاسبة للاستدامة (SASB)
البيئة	انبعاثات غازات الدفيئة
	جودة الهواء
	إدارة الطاقة
	إدارة المياه ومياه الصرف الصحي
	إدارة النفايات والمواد الخطرة
	الأثار البيئية
رأس المال الاجتماعي	حقوق الإنسان والعلاقات المجتمعية
	خصوصية العميل
	أمن البيانات
	سهولة الوصول والقدرة على تحمل التكلفة
	جودة المنتج وسلامته
	رفاهية العملاء
	ممارسات البيع ووسم المنتجات
رأس المال البشري	صحة الموظفين وسلامتهم
	مشاركة الموظفين والتنوع والشمول
	ممارسات العمل
تابع ...	

الأبعاد	فئة الإصدار العام للهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة
نموذج العمل والابتكار	تصميم المنتج وإدارة دورة حياته
	مرونة نموذج العمل
	إدارة سلسلة التوريد
	توريد المواد وكفاءة استخدامها
	الأثار المادية لتغير المناخ
القيادة والحوكمة	أخلاقيات العمل
	إدارة البيئة القانونية والتنظيمية
	إدارة مخاطر الحوادث الجسيمة
	إدارة المخاطر النظامية
	السلوك التنافسي

هذه الوثيقة ليست جزءاً من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ولا تُصنف إليها أو تُغيّر متطلباتها بأي شكل من الأشكال. تم إعدادها لمساعدة أصحاب المصلحة على فهم معاييرنا. لا تعكس الآراء الواردة في الوثيقة بالضرورة آراء مجلس معايير المحاسبة الدولية أو مجلس معايير الاستدامة الدولية أو مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. لا ينبغي الاعتماد على هذه الوثيقة كمشورة مهنية أو استثمارية.

حقوق الطبع والنشر © 2026 IFRS Foundation

جميع الحقوق محفوظة. حقوق الاستنساخ والاستخدام محدودة للغاية. لا يجوز ترجمة أي جزء من هذا المنشور أو إعادة طباعته أو إعادة إنتاجه أو استخدامه بأي شكل من الأشكال سواء كلياً أو جزئياً أو بأي وسيلة إلكترونية أو ميكانيكية أو غيرها من الوسائل، المعروفة الآن أو التي تم اختراعها فيما بعد، بما في ذلك النسخ والتسجيل، أو في أي نظام لتخزين المعلومات واسترجاعها، دون إذن كتابي مسبق من مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

تمتلك المؤسسة علامات تجارية مسجلة في جميع أنحاء العالم، تشمل: IAS[®]، وIASB[®]، وشعار IASB[®]، وIFRIC[®]، وIFRS[®]، وشعار IFRS[®]، وIFRS[®]، وInternational Accounting Standards[®]، و"شعار الشكل السداسي" (Hexagon Device)، وInternational Financial Reporting Standards[®]، وNIIF[®]، وSIC[®]، وISSB[™]، وSASB[®]. يمكن الحصول على مزيد من التفاصيل حول العلامات التجارية للمؤسسة عند تقديم طلب بذلك.

مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية هي مؤسسة غير هادفة للربح تأسست بموجب قانون الشركات العام في ولاية ديلاوير بالولايات المتحدة الأمريكية، وتمارس نشاطها في إنجلترا وويلز بصفتها شركة أجنبية (رقم الشركة: FC023235) مع مكتبها الرئيسي في لندن.